شـــرح

السُّلَّم فى المنطق

للأخضرى

وهو شرح يغنى عن المذكرات
المكتوبة فى المنطق

طبعة ٢٠٠٥

عبد الرحيم فرج الجندى

المدرس بالمعاهد الأزهرية (سابقاً)
والمدرس بالدراسات الإسلامية
بالقسم العالى بالأزهر (حالياً)

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لأِرْبَابِ الْحِجَا

ابتدأ بالبسملة والحمدلة ،تبركا بذكر الله تعالى.

ونتائج الفكر : هي العلوم التي تكون نتيجة عن التفكير السليم ،والحجا بكسر الحاء : العقل .

والمعنى : أحمد الله الذي تفضل على أصحاب العقول ،فأظهر لهم العلوم الدقيقة ،التي اجتهدوا فى تحصيلها بفكرهم السليم ، فصارت المعقولات لديهم كالمحسوسات المرئية .

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

حط عنهم :أزاح وأزال عنهم . ومن سماء العقل : أى من العقل الشبيه بالسماء ، فهو مطلع لشموس المعارف ، كما أن السماء مطلع لشموس الأنوار الحسية .والحجاب :ما يمنع رؤية ما وراءه ومن سحاب الجهل :أى من الجهل الذي يحجب نور العلم ،كالسحاب الكثيف الذي يحجب نور الشمس الساطع .

حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

بدت :ظهرت . شموس المعرفة أى المعرفة الشبيهة بالشموس في الهداية ، والمخدرات :النساء المخبآت تحت الخدر. منكشفة : ظاهرة ،والمقصود ظهور العلوم رفيعة الشأن .

نَحْمَدُهُ - جَلَّ - عَلَى الإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلاَمِ

نجدد حمد الله – وقد عظم فى صفاته وأفعاله – لأنه أنعم علينا بنعمة الإيمان فاهتدينا،وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وبنعمة الإسلام فأخلصنا وامتثلنا شرائعه .

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلاَ وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلاَ

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى

أى ونحمد الله الذي قد خصنا – معشر الأمة المحمدية – برسول هو خير نبي أرسله ،وخير مخلوق أدرك الدرجات العالية الرفيعة – سيدنا محمد ﷺ – سيد كل نبي مقتفى أى متبع ويقتدى به فى أقواله و أفعاله،العربي من بني هاشم ،المختار من رسل الله تعالى.

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَادَامَ الْحِجَا يُخُوضُ فِى بَحْرِ الْمَعَانِي لُجَجَا

اللجج بضم اللام وفتح الجيم ،جمع لجة .وهي الماء العظيم المضطرب ،شبه المعاني المتواردة على العقول بالبحر كثير الأمواج.

وبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا

الجنان :القلب والعقل ،والمنطق :العلم المعروف . يعصم :يحفظ ويصون والغي : الضلال .والخطأ مهموز :ضد الصواب. ودقيق الفهم :أى الفهم الدقيق .

والمعنى أن نسبة علم المنطق للعقل مثل نسبة النحو للسان فكما يصون النحو اللسان عن الخطأ في الكلام ،كذلك يحفظ المنطق العقل عن الخطأ حين يفكر – والخطأ :وهو البعد عن الصواب :و الغي الضلال ، فالمنطق يكشف الغطاء عن الفهم الدقيق والعلم المخبأ .

فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

هاك :اسم فعل بمعنى خذ .أي خذ هدية مني إلك قواعد ، هي بعض أصول المنطق ،تجمع فوائد كثيرة من مسائل المنطق المتشعبة ،كأنها فنون مختلفة ومتنوعة .

سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُرَوْنَقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

أي قد سميت هذا النظم بالسلم المرونق أي المزخرف .يصعد به من يدرسه ويفهمه إلى أعلى مسائل علم المنطق .التي تشبه السماء في بعدها عن المنال والوصول إليها – أرجو الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه تعالى ،بعيداً عن الرياء ، ليس ناقصاً :حسا ومعنى ، وأن يكون نافعاً لمن يبتدئ دراسة المنطق حتى يهتدي به إلى كتب المنطق المطولات ،كالخبيصي والشمسية وغيرهما .

تنبيه

اشتملت خطبة المصنف على الإشارة إلى تعريف المنطق ، وثمرته .

* تعريف علم المنطق :

هو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية ، من حيث إنها توصل إلى معرفة مجهول تصورى – فتسمى قولا شارحاً ومعرفاً – أو توصل إلى مجهول تصديقى – فتسمى حجة.

وموضوعه :المعلوم التصوريّ ،والمعلوم التصديقيّ ،من هذه الحيثية .

وفائدته :عصمة الذهن عن الخطأ فى الفكر .

وثمرته :القدرة على إقامة الحجج والبراهين ، والدفاع عن العقائد الحقة فيفوز العبد بالسعادة الأبدية .

ونسبته إلى غيره من العلوم :مبيانته لها وهو وسيلة لتحقيقها والدفاع عن قواعدها .

وواضعه :الفلاسفة الأقدمون كأرسطو وغيره .

واسمه :علم المنطق ،وعلم الميزان ، ومعيار العلوم .

واستمداده :من العقل – **ومسائله** :قضاياه المتعلقة بالتعريفات ،وبالأقيسة وأشار المصنف إلى حكم الشارع فيه بقوله :

وَالْخُلْفُ فى جَوَازِ الاشْتِغَالِ	بِـــهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالِ
فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِىُّ حَرَّمَا	وَقَالَ قَوْمٌ :يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ	جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَهْ
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ	لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

ذكر المصنف أن للعلماء فى جواز الاشتغال به ثلاثة أقوال :

(١) فأسند التحريم إلى ابن صلاح والنووي لأنه مختلط بكلام الفلاسفة ،الذي لا يسلم من شره من اشتغل به .فيكون الاشتغال فيه سبباً فى الوقوع فى المحظور .

(٢) وقال قوم ، منهم الغزالى وغيره .ينبغي أن يعلم على سبيل الكفاية ،لإقامة البراهين على عقائد التوحيد ورد الشبه الواردة من خصوم الدين .

(٣) القول الذي صححه المصنف :أنه يجوز الاشتغال به ، لمن كمل عقله حتى يميز بين الحق والباطل ويكون مع ذلك قد اشتغل بالكتاب والسنة كثيراً ، فيهتدى بنورهما إلى الصواب ، فضلا عن نور عقله [محل الخلاف] والخلاف إنما هو فى المنطق الممزوج بكلام الفلاسفة ،أما المنطق الخالص من ذلك فلا يمنع أحد من تعلمه وتعليمه ،بل هو من فروض الكفايات ، كغيرة من العلوم التي لم تتعين على الأفراد . والله أعلم .

(فصل فى أنواع العلم الحادث)

احترز بالحادث ، عن علم الله القديم ، فإنه منزه عن التقسيم، وعن الكسب والاكتساب ، فهو صفة قديمة .

والعلم :مطلق الإدراك.

إدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمْ وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

* يشتمل هذا البيت على تقسيم العلم الحادث إلى قسمين :

(١) تصور .

(٢) وتصديق ، وتعريفهما .

* **تعريف التصور** :هو إدراك المفردات .والإدراك :هو حصول صورة الشيء في الذهن .

* **تعريف التصديق** :هو إدراك النسبة على وجه القبول لها والإذعان بها والتسليم .

التطبيق

إذا قلت : (العالم حادث) ففهمك وإدراكك معنى – العالم– (وهو ما سوى الله) تصور .وفهمك وإدراكك معنى (حادث) وهو الموجود بعد عدم – تصور .وإدراك نسبة الحدوث للعالم.دون إذعان وتسليم بذلك – تصور أيضاً – ويسمى ذلك إدراك النسبة الكلامية ، لأنها مدلول الكلام فقط وأما إذا أدركت نسبة الحدوث للعالم ،وقبلته نفسك وأذعنت بمضمونه ،فقد جاء التصديق وعليه مدار الإيمان ، وأما العلم بالنسبة دون إذعان لها فليس من التصديق في شيء .ولا يكون إيماناً .كعلم أهل الكتاب برسالة محمد ﷺ فقد كانوا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم .دون إذعان وإقرار نفسي منهم . فليسوا مصدقين ولا مؤمنين .

الخلاف في التصديق : هل هو بسيط أو مركب ؟

قال الإمام الرازي ومن تبعه :إن للتصديق بالنسبة أجزاء أربعة :

(١) تصور الموضوع . (٢) تصور المحمول .

(٣) تصور النسبة الكلامية أي المفهومة من الكلام – دون إذعان – .

(٤) تصور النسبة مع الإذعان ، وبذلك يتحقق التصديق، والتصورات الأربعة أجزاؤه ،فهو مركب منها كلها .

وقالت الحكماء :إن التصديق بسيط ،لأنه مجرد إدراك النسبة على وجه الإذعان ،وهو الحكم النفساني .والتصورات الثلاثة قبله ليست أجزاء منه بل هي شروط تسبقه كالطهارة للصلاة . وعلى كل فلابد من تحققها .

وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

قد عرفت أن التصديق بالنسبة على وجه الإذعان يكون بعد تصور الموضوع وتصور المحمول ،وتصور النسبة ،ثم يأتي الإذعان بها ،فالتصور مقدم على التصديق طبعاً ،لذلك يجب أن يقدم عليه وضعا عند التأليف والدراسة وغيرهما .

وَالنَّظَرِيُّ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي

النظري : نسبة إلى النظر ،أى إعمال الفكر . وعرفوه بأنه حركة النفس فى المعقولات .

والضروري :نسبة إلى الضرورة والبديهة .أى عدم إعمال الفكر. فأشار بهذا البيت إلى أن كلا من التصور والتصديق ينقسم إلى قسمين :

(١) نظرى .

(٢) ضروريّ بديهىّ .

والضروري منهما :ما لا يحتاج إلى تأمل وفكر ،والنظري منها:ما احتاج إلى تأمل وإعمال فكر .

فالأقسام أربعة :

(١) تصور ضروري . (٢) تصور نظري .

(٣) تصديق ضروري . (٤) تصديق نظري .

* **مثال التصور النظري** : تصور معنى (التيمم) مثلا ،فإنه يحتاج إلى تعريفه ، وشرح حقيقته والتفكر فيه .وكتصور المثلث والمربع .

* **مثال التصديق الضروري** : التصديق بأن الواحد نصف الاثنين، والسماء فوقنا ، والأرض تحتنا ،ونحو ذلك .

* **مثال التصديق النظري** : التصديق بأن العالم حادث ، وبأن الله واحد ،وبأن محمداً رسول ،فإنها تحتاج إلى نظر واستدلال .

وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ

وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلاَ بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلا

لما انحصر العلم في التصور ،والتصديق ، وكل الناس محتاجون إلى تحصيل العلم ، وضع المناطقة قوانين توصل إلى تصور المجهول تصورا سليما ، ووضعوا قواعد توصل إلى التصديق بالأحكام والنسب عن يقين ، وأطلقوا على ما يوصل إلى التصور – اسم القول الشارح – لأنه يشرح حقيقة المجهول ،كما سموه تعريفا ومعرفا . وأطلقوا على ما يوصل إلى التصديق والإذعان للنسبة (اسم الحجة) كما يسمى بالبرهان والدليل والقياس ولواحقه .

وعلى هذا انحصر المنطق فى قسمين :

(١) ما يوصل إلى التصور . (٢) ما يوصل إلى التصديق.

مقـــــدمة

أعـلم أن لكل واحد من قسمى المنطق مقاصد ومبادئ، فمقصد القسـم الأول (**وهـو التصـورات**) القـول الشـارح . ومـبادئه : **الكلـيات الخمـس** ، والكلـيات الخمـس معـان لألفـاظ ، فاحتاج المناطقة للبحث فى الألفاظ .

ولـما كـان بحـثهم فـى الألفـاظ مـن حيـث دلالـتها عـلى معانـيها،ذكروا بـاب الدلالـة ،فانحصـر القسـم الأول ،فى فصل الدلالـة ،وفصـل مباحـث الألفـاظ ،وبـيان الكلىوالجزئى ،وفى بيان القول الشارح .

ومقصـد القسـم الـثاني (**وهـو التصـديقات**) : القـياس ولواحقـه، ومـبادئه : **القضـايا وأحكامهـا** : مـن التـناقض ، والعكـس ، فانحصر القسم الثاني فى بيـان القضايا وأقسامهـا وأحكامهـا ، وفـى القياس ولواحقـه . وبـذلك يكمل الكلام فى المنطق .

* * *

(الكلام على القسم الأول : و هو التصورات)

[فصل فى أنواع الدلالة]

اعـلم أن الدلالـة يوصـف بهـا الشخص المستدل ،ويوصف بها الشيء الدال فإذا دلك النور الأحمر على الخطر ،فهو دال ،وأنت مستدل منه عـلى خطـر السير فى الطريق ،لاتفاق رجال المرور على ذلك .

* **تعريف الدلالة صفة للمستدل :**

هي فهم أمر من أمر . كفهمك الخطر من النور الأحمر والشيء الدال يكون لفظا ،ويكون غير لفظ ،وطريق الدلالة فيهما واحد من ثلاثة :

(١) الوضع . (٢) الطبع والعادة .

(٣) العقل المحض . وعلى هذا تكون أنواع الدلالات ستة .

* **ثلاثة منها للدلالة غير اللفظية ، وهى هذه :**

(١) دلالة غير لفظية وضعية .

(٢) دلالة غير لفظية طبيعية عادية .

(٣) دلالة غير لفظية عقلية .

* **وثلاثة للدلالة اللفظية ، وهى :**

(١) دلالة لفظية وضعية .

(٢) دلالة لفظية طبيعية .

(٣) دلالة لفظية عقلية .

* * *

(أمثلة الدلالة غير اللفظية بأنواعها)

(١) غير لفظية وضعية : كدلالة المحراب على جهة القبلة . ودلالة العلامات فى الأرض على آخر الأملاك والممالك .

(٢) غير لفظية عادية : كدلالة الصفرة على الوجل . والحمرة على الخجل ، ودلالة الاكتئاب على الهم والحزن .

(٣) غير لفظية عقلية : كدلالة الأثر على المؤثر دلالة البناء مثلا على صانع صَنَعَهُ .

(أمثلة الدلالة اللفظية بأنواعها)

(١) **لفظية وضعية** : وهي دلالة جميع الألفاظ الموضوعة على معانيها ،كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

(٢) **لفظية عادية طبيعية** : كدلالة الأنين على المرض مطلقا، ودلالة السعال على مرض الصدر ،ونحو ذلك .

(٣) **لفظية عقلية** : كدلالة اللفظ على أن صاحبه حي أو كان حياً ،حيث لم تره ،فسماعك له يدل على تكلمه به وهو حيّ .

والمقصود عند المناطقة من هذه الدلالات الست ،إنما هو الدلالة اللفظية الوضعية .

دَلاَلَةُ اللفْظِ عَلَى مَا وَافَقَه ... يَدْعُونَهَا دِلاَلَةَ الْمُطَابَقَهْ

وَجُزْئِه تَضَمُّناً وَمَا لَزِمْ ... فَهْوَ الْتِزَامٌ إِنْ بِعَقْلِ الْتُزِمْ

* * *

(هذه أقسام الدلالة اللفظية الوضعية)

* **تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية ثلاثة أقسام :**

(١) مطابقية . (٢) تضمنية . (٣) التزامية .

(١) **الدلالة المطابقية** : هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له ،كدلالة لفظ – الإنسان – على الحيوان الناطق . وكذلك لفظ – الصلاة – على الأقوال والأفعال المفتتحة بالتكبير، المختتمة بالتسليم بنية مخصوصة .

وهذا معنى قوله : دلالة اللفظ على ما وافقه ،أى على المعنى الذي وافق اللفظ ،ووضع له ،يدعونها أى يسمونها (**دلالة المطابقة**) .

(٢) **الدلالة التضمنية**: هي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له ،فى ضمن الكل .كدلالة لفظ – الإنسان – على الحيوان فقط أو على الناطق فقط ،وكدلالة لفظ – الصلاة – على السجود أو على الركوع مثلا .

وهذا معنى قوله : (**وجزئه تضمنا**) أى ودلالة اللفظ على جزء معناه ،يدعونها – تضمنا – أى دلالة تضمن .

(٣) **الدلالة الالتزامية**: هي دلالة اللفظ ،على أمر خارج عن معناه ،لازم له .كدلالة لفظ – الإنسان – على الضحك ،أو على قبول التعلم .

وهذا معنى قوله : (**وما لزم فهو التزام**) أى دلالة اللفظ على ما لزم لمعناه ،فهو التزام .أى دلالة التزامية .

وسميت الأولى مطابقية ،لأن المفهوم من اللفظ قد طابق معناه الموضوع له ،وهو كل المعنى .

وسميت الثانية تضمنية ،لأن فهم كل المعنى يتضمن فهم الجزء .

وسميت الثالثة التزامية ،لأن المفهوم من اللفظ لازم لمعناه .

* * *

(شرط اللازم فى الدلالة الالتزامية)

أشار المصنف بقوله : **(إن بعقل التزم)** إلى شرط اللازم فى الدلالة الالتزامية عند المناطقة .

والشرط : هو أن يكون اللزوم بين معنى اللفظ ولازمه ،لزوما عقليا لا عرفيا ،**واللزوم العقلي** :هو ما يمتنع انفكاكه فى العقل،كلزوم الزوجية للأربعة ،ولزوم التحيز للجرم (أى أخذه قدرا من الفراغ) .

فلا يصح اللزوم العرفى ،كلزوم النبات للغيث ،ولزوم المطر للسحاب المطبق المتراكم ،فإن العقل يجوز عدم وجوده .

(أقسام اللازم وبيان المعتبر منه)

* **للمناطقة طريقتان فى تقسيم اللازم :**

(الطريقة الأولى فى تقسيم اللازم)

يقولون : ينقسم اللازم إلى لازم ذهني فقط . وإلى لازم خارجي فقط ، وإلى لازم ذهني وخارجي معاً .

مثال اللازم الذهني فقط :لزوم البصر للعمى .لأن العمى معناه : عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً ،ويلزم من معرفة العمي ذهناً تصور البصر، مع منافاته فى الخارج ، فاللزوم فيه ذهني فقط ، واللازم الخارجي فقط كلزوم السواد للغراب خارجا.والعقل لا يمنع من وجود غراب غير أسود .

ومثل اللازم ذهنا وخارجا : لزوم الزوجية للأربعة ،فأنت إذا تصورت الأربعة فى ذهنك تتصور معها الزوجية ،والزوجية لازمة لها فى الخارج أيضاً فلا ترى أربعة إلا والزوجية معها .

(الطريقة الثانية فى تقسيم اللازم)

يقولون: ينقسم اللازم إلى لازم بيّن ، وإلى لازم غير بيّن واللازم البيّن هو الظاهر . وغير البيّن هو الخفى .

وهو الذي لا يدرك فيه اللزوم بين المعنى ولازمه إلا بإقامة دليل عليه .

ومثاله: لزوم الحدوث للعالم . فالحدوث **(وهو الوجود بعد عدم)** لازم للعالم ،وهو ما سوى الله تعالى،لكنه لازم خفى يحتاج فى معرفته إلى دليل .ولذا ذكر له علماء التوحيد دليلاً ، **فقالوا: (العالم متغير وكل متغير حادث ،فالعالم حادث)** .

واللازم البيّن **(وهو الظاهر)** ينقسم إلى لازم بيّن بالمعنى الأعم،وإلى لازم بيّن بالمعنى الأخص .

فاللازم البيّن بالمعنى الأخص :ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم مثل لزوم الزوجية للأربعة ،والتحيز للجرم ، وإضاءة الكون للشمس ، وغير ذلك .

واللازم البيّن بالمعنى الأعم :هو ما يلزم من تصور اللزوم. وتصور اللازم – الجزم باللزوم بينهما .

مثاله: لزوم مغايرة الإنسان للفرس مثلاً ،فلا يلزم من تصور الإنسان تصور مغايرته للفرس ،بل إذا تصورت الإنسان . وتصورت الفرس ،تجزم بلزوم المغايرة بينهما .

واشترط المحققون من المناطقة فى اللازم أن يكون بينا بالمعنى الأخص فلا يكفى عندهم اللازم البيّن بالمعنى الأعم ، ومن باب

أولى لا يكفى اللازم غير البيـــّن (وهو الخفى) وأجاز الرازى ومن تبعه اللازم البيّـــن بالمعنى الأعم .

* * *

(مباحث الألفاظ)

مُسْتَعْمَلُ الأَلفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلاَ

* أى الألفاظ المستعملة (وهى الموضوعة لمعنى) ، تنقسم إلى قسمين :

(١) مركب . (٢) مفرد .

تعريف المركب :هو ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة .

واشتمل التعريف على قيود أربعة ،إذا اختل قيد منها لم يكن مركباً ،بل يكون مفرداً .

(١) القيد الأول :أن يكون للفظ جزء ، فيخرج اللفظ الذى لا جزء له ،مثل همزة الاستفهام ،وواو العطف ،وباء الجر ، فإن كلا منهما لفظ ،لا جزء له ، فليس مركباً بل هو مفرد وهو النوع الأول من المفرد .

(٢) القيد الثاني : أن يدل جزؤه على معنى ، فخرج بذلك اللفظ الذي له جزء ، ولا يدل على معنى أصلاً،مثل زيد ، عمرو، فإنه وإن كان لكل منهما أجزاء ،وهى الحروف التي

تركب منها ، إلا أنها لا تدل على معنى أصلاً فلا يكون مركباً ، بل هو لفظ مفرد. وهو النوع الثانى من أنواع المفرد .

(٣) **القيد الثالث** :أن يدل جزؤه على جزء معناه الموضوع له. فيخرج بذلك مثل – عبد الله – علما لشخص وإن كان جزءان ،وكل جزء منهما يدل على معنى ،إلا أنه ليس جزء معناه الموضوع له ،لأن معناه الذات المشخصة ، ولفظ – عبد – يدل على ذات اتصفت بالعبودية ،ولفظ الجلالة يدل على الذات الأقدس الواجب الوجود ، فكل منهما يدل على معنى ، ولكنه ليس جزء المعنى ،فلا يكون مركباً ،وهو النوع الثالث من أنواع المفرد .

(٤) **القيد الرابع** :أن يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة للمتكلم والسامع ،فيخرج بذلك مثل (**حيوان ناطق**) إذا جعل علماً لشخص معين ،فهذا الشخص إنسان له تشخص خاص . ومعنى الإنسان :حيوان ناطق .

وهذا الشخص : حيوان ناطق ذو تشخص خاص ، فلفظ (**حيوان**) يدل على جزء معناه ، ولفظ (**ناطق**) يدل على جزء معناه ،إلا أن هذه الدلالة ليست مقصودة ،لأن المقصود من جملة (**حيوان ناطق**) هو هذه الذات المعينة ،من غير أن يقصد دلالة كل جزء منه على جزء معناه ،فيخرج بذلك من قسم المركب . ويدخل فى المفرد وهذا هو النوع الرابع من أنواع المفرد .

مثال المركب :محمد رسول ،فمعناه الكلى ثبوت الرسالة لمحمد ﷺ ولا شك أن لفظ (محمد) يدل على جزء هذا المعنى.

ولفظ (رسول) يدل على الجزء الباقى .فانطبق عليه تعريف المركب ،وهو معنى قول المصنف فأول - وهو المركب - ما دل جزؤه ،أى لفظ دل جزؤه على جزء معناه أى دلاله مقصودة . وهو معنى قول المصنف فأول (وهو المركب) ما دل وقوله بعكس ما تلا إشارة إلى تعريف المفرد .

تعريف المفرد :هو الذى يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة .

وذلك شامل لأنواعه الأربعة :

(١) مفرد لا جزء له . (كباء الجر) .

(٢) مفرد له جزء لا يدل على شيء . (كزيد) .

(٣) مفرد له جزء يدل على معنى ،لكنه ليس جزء معناه . (عبد الله) علماً لشخص .

(٤) مفرد له جزء،ويدل على جزء معناه ،لكن دلالة غير مقصودة ،مثل (حيوان ناطق) علماً لإنسان معين . وقد تقدم شرح ذلك فللمفرد أنواع أربعة :

*** تقسيم المفرد إلى كلىّ وجزئى وتعريف كل منهما :**

وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِى الْمُفْرَدَا كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِىٌّ حَيْثُ وُجِدَا

فَمَفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكلى كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِىُّ

*** ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الذى يدل عليه إلى قسمين :**

(١) كلى . (٢) جزئى .

*** تعريف الكلى:**

هو ما أفهم اشتراك أفراد كثيرة فى معناه ، أو تقول :هو ما يصح صدقه على كثيرين . مثل (أسد) ، فإن معناه وهو

حيوان مفترس ،يشترك فيه أفراد كثيرون ،ولا يخص أسداً بعينه بل يصدق على أى أسد ، وكذا لفظ (إنسان) يصدق على جميع أفراد الإنسان ، والنكرات كلها من باب الكليات .

* **تعريف الجزئى** : هو ما يمتنع صدقه على كثيرين ،لأنه عكس الكلى، فالكلي لا يمتنع صدقه على كثيرين .

ومثال الجزئى: زيد وعمرو ، مسجد الحسين ، المسجد الحرام ، وغيرها . لأن كل واحد منها يمتنع صدقه على كثيرين لأنها أعلام لأشياء معينة .

وكذا بقية المعارف ، كلها من باب الجزئى، لأن كلا منها لا يفهم اشتراكا فى معناه .والجزئى لا تبحث فيه المناطقة هنا ، وإنما تبحث فى الكليات لأنها مبادئ القول الشارح .

* * *

(أقسام الكلِّى)

وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ فَانْسُبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ
وَالْكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوعٌ وَخَاصْ
وَأَوَّلٌ ثَلاَثَةٌ بِلاَ شَطَطْ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

* اعلم أن الكلى ينقسم باعتبارات مختلفة :

(١) ينقسم باعتبار وجود أفراد له فى الخارج وعدم وجودها.

(٢) ينقسم باعتبار دخوله فى ذات الشيء أو خروجه عنها.

(٣) ينقسم باعتبار وقوعه فى الجواب وعدم وقوعه .

* التقسيم الأول :

ينقسم باعتبار وجود أفراد لـه فى الخارج وعـدم وجودهـا إلى ستة أقسام ، وإليك بيانها :

(١) كـلى لم يوجـد له أفـراد فـى الخـارج ،ويستحيل عقلاً وجود فرد لـه . مثل (شريك البارى) – (اجتماع النقيضين) .

(٢) كلى لم يوجد لـه أفراد فى الخارج ،ويمكن عقلا وجود أفـراد لـــه .مثل (جمل مـــن ذهب) — (بحر مـــن زئبق) – (إنسان من ياقوت) .

(٣) كـلى وُجـد مـنه فرد واحد فقط ،ويستحيل عقلاً وجود فرد آخر معه مثل المعبود بحق فإنه يستحيل عقلاً وجود غيره ، لأن دليل الوحدانية استلزم أن يكون وجود غيره مستحيلاً عقلاً .

(٤) كـلى وُجـد مـنه فرد واحد فقط ،مع إمكان وجود غيره عقـلاً مـثل : (شمـس) فإن وجود شموس أخرى ليس مستحيلاً عقلاً .

(٥) كلـي وجد منه أفراد كثيرة ،و تتناهى إلى غاية . مثل: (الإنسان) ،فإن أفراده تنتهي إلى غاية مهما كثرت .

(٦) كلـــي وجد منـــه أفراد كثيرة لا تتناهى ، مثـــل: (معلومات الله) — (كلمات الله) فإنها لا نهاية لها .

تنبيـــه

تقسيم الكـلى بهذا الاعتبـار لـم يـــذكره المصنف (رحمه الله) وذكره غيره .

(التقسيم الثانى للكلى)

ينقسم الكلى باعتبار اندراجه فى الذات ،وخروجه عن معناها إلى كلى ذاتى وكلى عرضى .أى وصف خارج عنها .

الكلى الذاتى :هو ما اندرج فى الماهية ،أو كان تمام الماهية ، وذلك يشمل ثلاثة من الكليات :

(١) الجنس . (٢) الفصل . (٣) النوع .

فالجنس والفصل جزءان للماهية ، بهما تتحقق ، والنوع تمام الماهية ومثال ذلك : الإنسان نوع من أنواع الحيوان وهو (**حيوان ناطق**) فالحيوان جنس له ،وهو جزء من ماهيته وحقيقته . والناطق فصل له ، ميزه عن بقية أنواع الحيوان ، وهو الجزء الثاني المكمل لماهيته ،وكلاهما قد اندرج فى ماهية الإنسان ، فكانا كليين ذاتيين ،والنوع تمام الماهية ،فهو كل الذات ،وهو أحق باسم الذاتي ،لأن الجنس والفصل نسبا إلى الذات ،لأنهما جزءان للماهية ، فالأولى أن يوصف بذلك النوع ،لأنه كل ذات الماهية وعلى هذا فلا وجه لمن جعله واسطة بينهما ،ولا لمن جعله كليا عرضيا .

الكلى العرضى : هو ما خرج عن ذات الماهية ،وكان وصفاً عارضا لها ويشمل اثنين من الكليات :

(١) الخاصة . (٢) والعرض العام .

المثال للخاصة :الضحك بالنسبة للإنسان وقابليته التعليم .

العرض العام :كالمشى بالنسبة للإنسان ،فإنه صفة تعرض للإنسان ، ولسائر أنواع جنسه ،وليست خاصة به .

(التقسيم الثالث للكلي)

* ينقسم الكلى باعتبار وقوعه فى الجواب وعدمه ،ونوع السؤال إلى خمسة أقسام :

(١) جنس . (٢) فصل .

(٣) نوع . (٤) خاصة .

(٥) عرض عام .

ولما كان المقصود الأصلي من هذا الفصل هو الكليات الخمس، وكان لكل واحد منها مباحث خاصة – أفردنا لكل واحد منها مبحثاً خاصّاً ،ليسهل على القارئ فهمه والإحاطة به ،فنقول :

* * *

(الكلام على الجنس)

تعريفه : هو ما يصدق على كثيرين مختلفين بالحقيقة ،ويقع فى جواب (ما هو) .

* واشتمل التعريف على قيود ثلاثة وهى :

(١) مختلفين فى الحقيقة .

(٢) يقع فى جواب .

(٣) جواب ما هو .

شرح التعريف وإخراج المحترزات

قولنا : ما يصدق على كثيرين يشمل جميع الكليات الخمس، وقولنا :مختلفين بالحقيقة (قيد أول) يخرج به النوع ،فإنه يصدق على كثيرين متفقين فى الحقيقة . كالإنسان . فإن أفراده

متفقون فى الحقيقة ،بخلاف أفراد الحيوان كالإنسان والفرس والجمل ، فإنها أفراد مختلفة فى الحقيقة ، وقولنا :ويقع فى جواب ، قيد ثان ،يخرج به العرض العام ،فإنه يصدق على كثيرين ولا يقع فى جواب أصلاً .

وقولنا: جواب (ما هو) قيد ثالث ، يخرج به الفصل والخاصة ،فإنهما وإن كانا يصدقان على كثيرين ، ويقعان فى جواب ،ولكن ليس الجواب (ما هو) بل يقعان فى جواب أى شيء يميز النوع عن بقية أفراد جنسه .

ومثال الجنس : حيوان فإنه يصدق على كثيرين ذات حقائق مختلفة ،ويقع فى جواب (ما هو) فإذا سأل سائل ، وقال : (ما الإنسان والفرس والجمل وغيرها) ؟ كان الجواب عن ذلك: حيوان . أى القدر المشترك بينها هو حيوان ،فالجنس يجاب به عن أنواع متعددة (اثنين فأكثر) .

* * *

(أقسام الجنس)

* **ينقسم الجنس إلى ثلاثة أقسام :**

(١) **جنس قريب** :وهو الجنس الذى تحته أنواع حقيقية وفوقه أجناس كالحيوان .

(٢) **جنس عال** :وهو ما ليس فوقه جنس وتحته أجناس . كالجوهر ،فليس فوقه جنس وتحته أجناس وهي (الجسم - والنامي - و الحيوان) .

(٣) **جنس متوسط** : وهو ما فوقه جنس وتحته جنس (كالنامي) فإن تحته أجناسا وهى (شجر - وزرع - وحيوان) وفوقه أجناس أعلى منه فإن فوقه الجسم المطلق ،وفوق الجسم مطلق الجوهر .

* * *

(الكلام على النوع)

تعريفه : هو ما يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة ،ويقع فى جواب (ما هو) .مثاله إنسان فإنه يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة ،كزيد و عمرو و بكر وغيرهم ،وهى ذات حقائق متفقة ومتحدة ،ويقع فى جواب (ما هو) فإذا سأل السائل . وقال : (ما زيد و عمرو و بكر وغيرهم ؟) كان الجواب له : (إنسان) .

شرح التعريف وإخراج المحترزات

قولنا : يقع على كثيرين يشمل جميع الكليات ، وقولنا : متفقين بالحقيقة (قيد أول) يخرج به الجنس . فإنه يصدق على كثيرين مختلفين لا متحدين ، وقولنا :ويقع فى جواب (قيد ثان) يخرج به العرض العام .فإنه وإن صدق على كثيرين (لا يقع فى جواب أصلاً) . وقولنا : فى جواب (ما هو) يخرج به الفصل والخاصة ، فإنهما يقعان فى جواب أى شيء يميز فى ذاته ، أو فى عرضه .

* * *

(أقسام النوع)

* ينقسم النوع إلى قسمين :

(١) **حقيقي** : وهو ما تقدم تعريفه كالإنسان .

(٢) **إضافي** : وهو ما صدق على كثيرين واندرج تحت كلي أعلى منه ،كالحيوان ،فإنه يصدق على كثيرين ، واندرج تحت كلي أعلى منه وهو (النامي) وسمي نوعاً إضافياً ، لأنه نوع بالإضافة إلى ما فوقه ، فهو نوع منه ، وإن كان هو جنساً بالنسبة لما تحته من الأنواع ، من حيث إنه يصدق على كثيرين مختلفين بالحقيقة . فالحيوان ، والنامي ، والجسم ، كل منها نوع إضافي ، بالنسبة لما فوقه ، ويصدق عليه تعريف النوع الإضافي، فهو كلي اندرج تحت كلي أعلى منه ،والإنسان نوع حقيقي، لأنه يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة ، ويصدق عليه أيضاً النوع الإضافي ، فهو كلي اندرج تحت كلي أعلى منه

(النسبة بين النوع الحقيقي والإضافي)

بينهما العموم والخصوص الوجهي :يجتمعان في الإنسان، فهو نوع حقيقي ، لأنه يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة ، وقد اندرج تحت كلي أعلى منه وهو (الحيوان) .

وينفرد النوع الإضافي في الحيوان ،وفي النامي ،وفي الجسم فإنها تصدق على كثيرين مختلفين لا متفقين وكل منها اندرج تحت كلي أعلى منه .

وينفرد النوع الحقيقي في النقطة والجوهر الفرد فإنها لا تدخل تحت جنس وتحتها أفراد متفقة بالحقيقة : نقطة الخط ،ونقطة آخر السطح وغيرهما .

(ترتيب الأجناس والأنواع)

الأجناس ترتب متصاعدة من النازل إلى العالي ، فيقال : (حيوان وفوقه الجسم النامي - وفوق النامي مطلق الجسم - وفوق الجسم المطلق الجوهر - ويسمي الجوهر جنس الأجناس ،والجنس العالى) كما يسمى الحيوان الجنس السافل والجنس القريب .

وأما الأنواع فإنها تترتب متنازلة من العالى إلى السافل . فيقال : (الجسم نوع من الجوهر - والنامى نوع من الجسم المطلق - والحيوان نوع من الجسم النامى ، والإنسان نوع من الحيوان) ويسمى الإنسان نوع الأنواع والنوع السافل .

* * *

(الكلام على الفصل)

تعريفه : هو ما يصدق على كثيرين ويقع فى جواب - أى شيء يميز فى ذاته - أى شيء يميز الماهية ويكون مندرجا فى ذاتياتها .

شرح التعريف وإخراج المحترزات

قولنا :يصدق على كثيرين يشمل الكليات الخمس ، وقولنا : ويقع فى جواب (قيد أول) يخرج به العرض العام لأنه لا يقع فى الجواب أصلاً ، وقولنا : فى جواب أى شيء (قيد ثان) يخرج به الجنس والنوع لأنهما يقعان فى جواب (ما هو) وقولنا: فى ذاته (قيد ثالث) يخرج به الخاصة فإنهما تميز الماهية فى عرضها .

ومثال الفصل : ناطق بالنسبة للإنسان فإنه يصدق على كثيرين ، وإذا سأل سائل وقال : (أى شيء يميز الإنسان عن بقية أنواع جنسه ويكون هذا المميز مندرجاً فى ذاتياته ، كان الفصل - وهو ناطق - هو الذي يقع فى الجواب) فيقال : (الذى يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات - هو ناطق - فانطبق عليه تعريف الفصل) .

(تقسيم الفصل)

* ينقسم الفصل إلى قسمين :

(١) قريب .

(٢) بعيد .

* فالفصل القريب :

هو الذى يميز الماهية عما يشاركها فى جنسها القريب . مثل (ناطق) فإنه يميز ماهية الإنسان عما يشاركها فى جنسها القريب وهو الحيوان .

* الفصل البعيد :

هو ما يميز الماهية عما يشاركها فى جنسها البعيد . مثل (الحساس) بالنسبة للإنسان ،فإنه يميز ماهية الإنسان عما يشاركها فى جنسها البعيد وهو (الجسم النامي) فإذا قيل أى شيء يميز الإنسان عن الشجر ، كان الجواب (الحساس) وكذلك النامى ، يميز الإنسان عما يشاركه فى جنسه البعيد وهو (الجسم) فإذا قيل أى شيء يميز الإنسان عن الحجر مثلاً كان الجواب (النامى) فالنامى فصل بعيد يميز الإنسان عما

يشاركه فى جنسه البعيد و هو مطلق جسم . و كل ما يميز القريب يميز البعيد ولا عكس ، فالناطق كما يميز الإنسان يميز الحيوان ، والجسم النامى ، والحساس يميز الحيوان عن الشجر ولا يميز الإنسان عن بقية أنواع الحيوان .

(الكلام على الخاصة)

تعريفها : هي ما تصدق على كثيرين وتقع فى جواب (أى شيء) يميز فى عرضه أى (أى يميز الماهية ويكون مندرجاً فى عرضياته لا من ذاتياته) المثال : (ضاحك) فإذا قيل : أى شيء يميز الإنسان عن غيره من الحيوانات ، ويكون مندرجاً فى عرضه ،كان الجواب بالخاصة ، فيقال : (ضاحك) أى الذى يميزه من عرضياته هو (ضاحك) .

إخراج المحترزات

قولنا : ما يصدق على كثيرين يشمل الكليات الخمس، وقولنا : ويقع فى جواب (قيد أول) يخرج به العرض العام، وقولنا : فى جواب أى شيء يميز (قيد ثان) يخرج به الجنس والنوع فإنهما يقعان فى جواب (ما هو) وقولنا : فى عرضه (قيد ثالث) يخرج به الفصل ، فإنه يقع فى جواب (أى شيء يميز فى ذاته ، لا فى عرضه) .

(الكلام على العرض العام)

تعريفه :هو ما يصدق على كثيرين ، ويعرض للماهية ولغيرها ولا يقع فى جواب أصلاً مثل (الماشي والمتنفس) للإنسان، فإن كلا منهما يعرض لماهية الإنسان ولا يختص به

بـل يشمل الإنسان وغيره من بقية أنواع جنسه و هو لا يقع فى جواب لأنـه لا يميز الماهية وليس هو القدر المشترك بين الأفراد .

شرح التعريف وإخراج المحترزات

قولنا : ما يصدق على كثيرين يشمل الكليات الخمس ، وقولنا : يعرض للماهية وغيرها (قيد أول) يخرج به الخاصة فإنها تخص الماهية وحدها ، وقولنا : ولا يقع فى جواب أصلا (قيد ثان) يخرج بـه بقية الكليات .فإنها تقع كلها فى الجواب .

(تقسيم الخاصة والعرض العام)

* تنقسم الخاصة والعرض العام إلى قسمين :

(١) دائم . (٢) مفارق .

فالخاصة الدائمة : مثل الضحك بالنسبة للإنسان .

الخاصة المفارقة : مثل الضحك بالفعل بالنسبة للإنسان .

والعرض العام الدائم :كالمتنفس بالقوة بالنسبة للإنسان .

والعرض العام المفارق :كالمتنفس بالفعل بالنسبة للإنسان .

والخاصة للنوع خاصة للجنس دون العكس ، فالضحك خاصة للإنسان وهو خاصة للحيوان ، تميزه عن أفراد الجسم النامى والمتنفس خاصة للجنس كالحيوان .تميزه عما يشاركه ، وهو النامى فإنها تميزه عن الشجر وليس خاصة للنوع كالإنسان . فكل خاصة للنوع خاصة للجنس وليس كل خاصة للجنس خاصة للنوع .

(نسبة الألفاظ للمعاني)

وَنِسْبَةُ الأَلْفاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلاَ نُقْصَانِ
تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالاِشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

* نسبة الألفاظ للمعانى تكون على أوجه :

(١) فتارة يكون المقصود منها النسبة بين معنى اللفظ وما يصدق عليه من الأفراد ويدخل فيه (التواطؤ و التشاكك) .

(٢) وتارة يكون المقصود منها النسبة بين معنى لفظين مختلفين ويدخل فيه (التباين والترادف) .

(٣) وتارة يكون المقصود منها النسبة بين اللفظ ومعانيه المختلفة ويكون فى(المشترك) .

* فالنسب خمس :

(١) **التواطؤ** : هو أن يكون معنى اللفظ متساوياً فى أفراده التي يصدق عليها من غير تفاوت بينها . مثل (الإنسان) فإن أفراده متساوية فى معنى الإنسانية وهي :الحيوانية و الناطقية.

(٢) **التشاكك** : هو أن يكون معنى اللفظ ليس متساوياً بين أفراده بل يتفاوت معناه فى أفراده ، بالقوة والضعف ، أو بالأولية ، أو بالأولوية فالأول (كالنور) فإنه يتفاوت فى أفراده قوة وضعفاً والثاني (كالوجود) فإن القديم أولى و أحق به من الحادث ، كما أن القديم أسبق وأول وجوداً من الحادث .

(٣) **التباين الكلى** : هو أن يكون بين معنى اللفظين تخالف كلي بحيث لا يصدق أحدهما على فرد من أفراد الأخر ، كالإنسان والفرس ، فإنه لا يصدق معنى الإنسان على أى فرد من أفراد الفرس وبالعكس .

(٤) **الاشتراك اللفظي** : هو أن يتحد اللفظ ويتعدد وضعه ومعناه ، مثل (عين) فلفظها واحد ، وتعدد وضعها لمعان كثيرة فوضعت للباصرة بوضع ، و للجارية بوضع ، وللذهب بوضع ، ولخيار الشيء بوضع وغير ذلك .

فاللفظ فيها واحد ، والمعنى متعدد ، والوضع متعدد لكل معنى .

(٥) **الترادف** : هو أن يتعدد اللفظ و يتحدد المعنى مثل (أسد ـ غضنفر ـ بر ـ وقمح) فهو عكس الاشتراك لأن الاشتراك فيه اللفظ واحد والمعنى متعدد ، والترادف تعدد فيه اللفظ لمعنى واحد .

(تنبيـــه)

بقى ثلاث نسب تركها المصنف وسنذكرها تتميماً للأقسام ، فنقول :

(١) **التساوي** : وهو أن يختلف اللفظان فى المفهوم ويتحدان فى الأفراد التى يصدق عليها كل منهما . وذلك مثل (الكاتب ـ الضاحك) فإن مفهوم الكاتب ذات اتصفت بالكتابة ، ومفهوم الضحك ذات اتصفت بالضحك ،ولكن الأفراد التي يصدق عليها أحدهما هي بعينها أفراد الآخر .

(٢) **العموم والخصوص المطلق** : وهو أن يجتمع مفهوم اللفظين فى أفراد وينفرد أحدهما و هو (الأعم) فى أفراد أخرى وذلك مثل الإنسان والحيوان يجتمعان فى زيد وعمرو مثلاً . وينفرد الحيوان فى الفرس مثلاً .

(٣) **العموم والخصوص الوجهي** : هو أن يجتمع مفهوم اللفظين في أفراد ،وينفرد كل منهما في أفراد أخرى وذلك مثل الإنسان والأبيض فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض ، وينفرد الإنسان في الإنسان الأسود وينفرد الأبيض في الثلج والجير مثلاً.

وسُمي عموما وخصوصاً وجهيا ، لأن كل منهما عموماً من جهة ، وخصوصاً من جهة فعموم الإنسان من جهة أنه شمل الإنسان الأسود وخصوصه من جهة أنه لم يشمل الجير ونحوه. وعموم الأبيض من جهة أنه شمل الجير ونحوه ، وخصوصه من جهة أنه لم يشمل الأسود من الإنسان .

وذلك بخلاف العموم والخصوص المطلق ، فإن في أحد اللفظين وهو الحيوان عموماً عن الأخر عموماً مطلقاً ، فهو أعم من الإنسان مطلقاً ، و في اللفظ الآخر خصوصاً مطلقاً ، فالإنسان أخص من الحيوان مطلقاً .

* * *

(تقسيم اللفظ المركب إلى طلب وخبر)

واللَّفْظُ إِمَا طَلَبُ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلُ ثَلاَثَةٌ سَتَذْكَرُ
أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْمالاَ وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسُ وَقَعَا

* ينقسم اللفظ المركب إلى قسمين :

(١) خبر . (٢) طلب .

تعريف الخبر : هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، مثل (جاء زيد) .

تعريف الطلب : هو مالا يفهم مدلوله إلا بالنطق به ، أو هو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ويدخل تحته أشياء :

(١) الأمر . (٢) النهي . (٣) الدعاء .

(٤) الاستفهام . (٥) العرض . (٦) التمني .

(٧) الترجي . (٨) التحضيض . (٩) النداء .

(الكلام على صيغة افعل وصيغة لا تفعل)

* **تأتى الصيغتان على ثلاثة أوجه :**

(١) إن كانتا صادرتين من أعلى لأدنى كانت افعل (أمراً) ولا تفعل (نهياً) مثل : أقيموا الصلاة ـ ولا تقربوا الزنا .

(٢) وإن صدرتا من أدنى لأعلى ، كانتا (دعاء) مثل : رب اغفر لي ـ ولا تؤاخذني بذنبي .

(٣) وإن صدرنا من متساويين كانتا التماساً ، كقولك لأخيك اسقني و لا تتأخر عني . أى ألتمس منك ذلك ، لا آمراً ، و لا خاضعاً متضرعاً .

(فصل فى الكل والكلية والجزء والجزئية)

اعلم أن هنا ستة ألفاظ متقابلة : ثلاثة منها مبدوءة بالكاف وثلاثة منها مبدوءة بالجيم . فالمبدوءة بالكاف هى :

(١) الكل . (٢) الكلية . (٣) الكلى.

والمبدوءة بالجيم هى :

(١) الجزء . (٢) الجزئية . (٣) الجزئى.

* بيان معانيها وأمثلتها وذكر كل واحد مع ما يقابله

(١) أصل معنى الكل : هو ما تركب من أجزاء (كالحصير) تركب من جزءين (السمار والخيط) ، (البيت) تركب من أجزاء .

(٢) الجزء : هو ما تركب منه ومن غيره كل (كالسمار) تركب منه ومن الخيط كل وهو الحصير ، وكذلك أجزاء البيت تركب منها كل البيت .

(٣) الكلية : هي القضية التي حكم فيها على جميع الأفراد إيجاباً مثل (كل إنسان حيوان) أو سلباً مثل (لا أحد حاضر)

(٤) الجزئية : هي القضية التي حكم فيها على بعض الأفراد مبهما مثل (بعض الطلبة حاضر) (وليس بعض الطلبة حاضراً) .

(٥) الكلى: هو ما يصدق على كثيرين (كالحيوان) .

(٦) الجزئى: ما يمتنع صدقه على كثيرين مثل (زيد) وقد تقدم معناهما .

(رأى صاحب السلم فى الكل والكلية)

الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ ... كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ

وَحَيْثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّهْ ... وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

نظر المصنف (رحمه الله) إلى أن الكل وصف للحكم ، كما أن الكلية وصف للحكم ، فيقال فى الأول هذا الحكم من باب الكل لا من باب الكلية ، لأن فى الكلية يلاحظ أن كل الأفراد قد شملها الحكم على سبيل الاستقلال والحكم فى الكل يكون على مجموع الأفراد من غير نظر إلى حصوله إلى جميعها أو استقلال كل واحد منها به . فقال :

(١) **الكل** : هو الحكم على المجموع أى على مجموع أفراد الموضوع ، سواء كانت الأفراد كلها داخلة فى الحكم أو تخلف بعضها ، كقولك (الطلبة حضروا) فهذا يصدق ، سواء حضروا جميعهم أو بعضهم وكذلك يشمل الحكم على المجموع إذا كان جميع الأفراد اتصفوا به دفعة واحدة ، وهم مجتمعون ، وكل واحد لا يمكنه الاستقلال به مثل قوله تعالى:

﴿ ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ﴾

فالحكم عليهم بالحمل وهم مجتمعون ،أى مجموعهم يحملون العرش ، ولا يقدر أن يستقل به واحد منهم ، ويحتمل الأمرين قولك (أهل البلد يحملون الصخرة العظيمة) فإنه يحتمل أنهم يحملونها وهم مجتمعون كلهم ، ويحتمل أن معظمهم لو اجتمع يحملونها .

(٢) الكلية: هي الحكم على جميع الأفراد مثل قوله تعالى:

﴿ كل من عليها فان ﴾ - ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾

* * *

(تمثيل المصنف للكلية)

كان النبي ﷺ يصلي صلاة رباعية ، فسها وسلم من ركعتين فقال له رجل يقال له ذو اليدين : (أقصرت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله ؟) فقال النبي ﷺ : (كل ذلك لم يكن) فقال له الرجل : (بل بعض ذلك قد كان) فقال النبي ﷺ لأصحابه : (أحق ما يقول ذو اليدين ؟) قالوا نعم ، فتذكر النسيان ، فأكمل صلاته وسجد للسهو .

فقول النبي ﷺ : **(كل ذلك لم يكن)** جعله المصنف مثالا للحكم على المجموع لا على الجميع ومعناه عند المصنف : أن مجموع الأمرين لم يكن ، فلا ينافى أن بعضه قد كان ، وهو النسيان .

وأراد المصنف بذلك عدم وقوع ما يخالف الواقع فى كلام النبي ﷺ لأن ذلك يكون عيباً فى حقه .

(الجواب)

والجواب عن ذلك أن هذا الحكم من باب الكلية وهي الحكم على الأمرين معاً، بعدم الوقوع وذلك لا يقدح ولا يكون عيباً ونقصاً فى حقه ﷺ لأنه إنما قال ذلك عملا بما يغلب على ظنه ومن أخبر بما يغلب على ظنه لا يكون ذلك نقصاً ولا عيباً ولو خالف الواقع ، والدليل على أن ذلك من باب الكلية ما ورد فى رواية أخرى : (لم أنس ولم تقصر) . فصرح فيها بنفى الأمرين معاً . والخلاصة أن ذلك لا يصلح مثالاً للحكم على المجموع كما فهم المصنف .

(فصل في المعرِّفات)

هي جمع معرِّف بكسر الراء والمعرَّف والتعريف والقول الشارح ألفاظ مترادفة بمعنى واحد .

* **تعريف القول الشارح** : هو ما يلزم من تصوره في الذهن تصور المعرف بالكنه والحقيقة أو بوجه يميزه عن جميع ماعداه فالتعريف إن كان بذاتيات المعرف يحصل به تصور المعرف بكنهه وحقيقته وإن كان التعريف بشيء من عوارضه الخاصة به تميز به عن جميع ما عداه .

(المثال)

إذا قلنا في تعريف الإنسان : هو حيوان ناطق ، فقد شرحنا حقيقته ، وإذا قلنا في تعريفه : هو حيوان ضاحك فقد ميزناه (التمثيل بالمحسوس) بخاصة وهي الضحك عما يشاركه في الحيوانية .

إذا عرّفت صديقك بمنزلك وذكرت له بناءه وأساسه وأدواره فقد صورته له بكنهه وحقيقته التي تكوّن منها وإذا عرفته له بذكر أمارة تدل عليه كقولك له : منزلنا أمام المسجد ، أو بجانب عمود النور فلم تتعرض إلى شيء من كنهه وحقيقته بل أتيت بأمارة خاصة به تميزه عن جميع ماعداه من المنازل .

(أقسام المعرف)

مُعَرِّفُ عَلَى ثَلاَثَةٍ قُسِمْ ... حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا ... وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا

وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ لا قَرِيبٍ وَقَعَا

وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

* ينقسم المعرِّف وهو التعريف ثلاثة أقسام :

(١) حـد . (٢) رسم . (٣) تعريف لفظى (نسبة إلى اللفظ) .

تعريف الحد : هو ما كان فيه الفصل (سواء كان معه الجنس القريب أو البعيد ،أم لم يوجد معه الجنس) .

تعريف الرسم : هو ما كان فيه الخاصة (سواء وجد معها جنس قريب أو بعيد ، أم لم يذكر معها جنس أصلاً) .

(أقسام الحد والرسم)

* ينقسم كل من الحد والرسم إلى تام وناقص . فالحد قسمان :

(١) تام . (٢) ناقص .

* والرسم قسمان :

(١) تام . (٢) ناقص .

تعريف الحد التام : هو ما كان بالجنس القريب والفصل القريب .

مثاله : (الإنسان حيوان ناطق) فالحيوان جنس قريب للإنسان ، والناطق فصل قريب للإنسان ، يميزه فى ذاته عما يشاركه فى جنسه القريب وهو (الحيوان) .

تعريف الحد الناقص : هو ما كان بالفصل وحده مثل قولك (الإنسان ناطق) أو بالفصل والجنس البعيد كقولك فى تعريف الإنسان (الإنسان جسم ناطق) أو (جسم نام ناطق) .

تعريف الرسم التام : هو ما كان بالجنس القريب والخاصة اللازمة . كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك .

تعريف الرسم الناقص : هو ما كان بالجنس البعيد والخاصة أو بالخاصة وحدها .

فالأول كتعريف الإنسان بأنه (جسم ضاحك) ، والثانى كتعريف الإنسان بأنه (ضاحك) أى فقط دون ذكر جنس معها.

(دخول العرض العام فى التعريف)

إذا وجد العرض العام مع الفصل لا يجعل الحد تاماً ، كقولك فى تعريف الإنسان (الإنسان ماش ناطق) فهو حد ناقص .

وإذا وجد العرض العام مع الخاصة لا يجعل الرسم تاماً ، كقولك فى تعريف الإنسان (الإنسان ماش ضاحك) فليس العرض العام كالجنس القريب لأنه ليس من ذاتيات المعرف بل هو من عوارضه .

(التعريف اللفظي)

هو تفسير اللفظ الذي خَفى معناه بلفظ ظاهر المعنى أشهر منه وأوضح فى الدلالة على المعنى المراد .

كقولك فى تعريف **البر** (البر هو القمح) وفى تعريف **الليث** أو **الغضنفر** (الليث هو الأسد) أو (الغضنفر هو الأسد) ومرجع التعريف اللفظي كتب اللغة فهي التي تشرح الألفاظ التي خفى معناها بألفاظ واضحة المعنى مرادفة لها .

* * *

(شروط التعريف)

وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا ... مُنْعَكِساً وَظَاهِراً لاَ أَبْعَدَا
وَلاَ مُسَاوِياً وَلا تُجُوْزَا ... بِلاَ قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزَا
وَلاَ بِمَا يُدْرَى : بِمَحْدُودٍ وَلا ... مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلاَ
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ ... أَنْ تُذْكَرَ الأَحْكَامُ فِى الْحُدُودِ
وَلاَ يَجُوزُ فِى الْحُدُودِ نَكِرْ أَوْ ... وَجَائِزٌ فِى الرَّسْمِ فَانْزِ مَا رَوَوْا

ذكر للتعريف : سواء كان حداً أو رسما ستة شروط :

(الشرط الأول) أن يكون مطرداً منعكساً وذلك بأن يكون جامعاً لجميع أفراد المعرف ومانعا من دخول أفراد أخرى غير أفراد المعرف فيه فلا يصح تعريف الإنسان بأنه (حيوان مسلم) لأنه لم يجمع أفراد الإنسان كلها ، فهذا التعريف غير جامع .

ولا يصح تعريف الإنسان بأنه (حيوان حساس يمشي على رجلين) لأنه يدخل فيه أفراد من غير الإنسان المعرف ، كالطيور فهذا التعريف غير مانع .

ومعنى المطرد : كلما وجد التعريف وجد المعرف فيكون مانعاً.

ومعنى المنعكس : كلما وجد المعرف وجد التعريف فيكون جامعاً . فعلى هذا يكون المطرد هو المانع ويكون المنعكس هو الجامع وهذا هو الذي فهمه البيجوري من كلام جمهور المنطقيين ولكن القرافى فسر المطرد بالجامع ، والمنعكس بالمانع . و الأمر فى ذلك سهل فالكل يشترط أن يكون التعريف جامعاً مانعاً أى تكون أفراده مساوية لأفراد المعرف .

(الشرط الثانى) أن يكون أوضح من المعرف وأظهر منه وهذا هو معنى قوله (ظاهراً : لا أبعد ولا مساوياً) فالشرط أن تكون ألفاظ التعريف ظاهرة واضحة من المعرف ، فقوله : (لا أبعد ولا مساوياً) تفسير لمعنى (ظاهراً) وذلك لأن التعريف وسيلة لتصور المعرف المجهول ، فلابد أن يكون ظاهراً كالنور يكشف ظلمة الجهل عن المعرف المجهول . فلا يصح أن يكون التعريف مساوياً للمعرف فى الوضوح والخفاء لأن المتساويين فى الوضوح ظاهران ، لا يحتاج أحدهما إلى تعريف . وكذا ليس أحدهما أحق بأن يكون تعريفاً والآخر معرفاً .

والمتساويان فى الخفاء لا يعرف أحدهما الآخر لأن الظلمة لا تكشف ظلمة ومن باب أولي لا يصح أن يكون التعريف أبعد من المعرف أى أشد خفاء منه .

والمساوي كتعريف المتحرك بأنه : ما ليس بساكن والأبعد فى الخفاء ، كتعريف النار بأنها جسم كالنفس ، فهو أخفى من المعرف لأن النفس اختلف الفلاسفة فى تعريفها .

(الشرط الثالث) أن لا يكون فى ألفاظ التعريف لفظ مجازي أو لفظ مشترك دون قرينة تعين المراد من المجازي أو من المشترك.

فالمجازي كتعريف العالم بأنه بحر يلاطف الناس لأنه يشمل الكريم والحليم ، والعالم - فلو وجدت مع المجاز قرينة تعين المراد منه صح التعريف . كتعريف العالم بأنه بحر يلاطف الناس ويظهر لهم الدقائق والحقائق .

وكذا لا يصح وجود المشترك اللفظي في التعريف دون وجود قرينة تعين المراد من معاني المشترك كتعريف الشمس بأنها عين تلمع فإن وجدت قرينة تعين المراد من المشترك صح التعريف به وذلك كتعريف الشمس (بأنها عين تلمع وتضيء الآفاق) .

(**الشرط الرابع**) أن لا يتوقف العلم بألفاظ التعريف على المعرف وهذا معنى قوله (ولا بما يدري بمحدود) وذلك كتعريف العلم بأنه صفة ينكشف بها المعلوم مع أن المعلوم هو ما وقع عليه العلم فتتوقف معرفة المعلوم على معرفة العلم والعلم المعرف تتوقف معرفته على معرفة التعريف فيأتي الدور وهو توقف أحد الشيئين على الآخر وهو باطل فيبطل التعريف الذي اشتمل عليه.

(**الشرط الخامس**) عدم ذكر الأحكام في التعريف حداً أو رسماً .لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ولا يتصور المعرف إلا بالتعريف .

فلو حكم عليه قبل تصوره كان حكما على مجهول والحكم على المجهول لا يفيد .

فلا يصح أن يقال في تعريف الفاعل مثلاً (الفاعل هو الاسم المرفوع الذي تقدمه فعله) لأن الرفع حكم عليه من الأحكام التي تثبت له .بل يقال (هو اسم تقدمه فعل أصلي الصيغة تام) ثم يقال : وحكمه (الرفع) ، فيكون حكماً على معلوم .

وهذا الشرط عام في الحدود والرسوم . فمراد المصنف بالحدود مطلق التعاريف وعبّر بالحدود لضيق النظم عليه .

(الشرط السادس) لا يجوز ذكر (أو) فى التعريف مطلقاً حداً كان أو رسماً . إذا كانت (أو) للشك أو للإبهام لأن التعريف يؤتى به لتوضيح المعرف . والشك أو الإبهام يزيد المجهول جهالة .

وذلك كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق أو حيوان صاهل على معنى الشك فى أنه أحد هذين .

وأما (أو) التي للتنويع والتقسيم فإنه يجوز دخولها فى الرسوم دون الحدود . كقولك الكلمة (اسم أو فعل أو حرف) .

وإنما صح دخول (أو) التي للتنويع والتقسيم فى الرسوم دون الحدود لأن الحدود تبين ذات الشيء وحقيقته والشيء الواحد لا يكون له حقيقتان ، ولكن يجوز أن يكون للحقيقة الواحدة خاصتان أى (أمارتان مختصتان بها) كل واحدة منهما تميزها عن جميع ماعداها مما يشاركها فى جنسها كما يقال (الإنسان حيوان ضاحك) (أو كاتب بالقوة) .

مثاله فى المحسوس : أن تقول أمارة منزلنا التي تميزه عن غيره من المنازل (عمود النور) أو (صندوق البريد) إذا كانت الأمارتان مختصتين به .

وبعض المنطقيين أجازوا التعريف بالأعم ، وبالأخص فلم يشترطوا فيه أن يكون جامعاً مانعاً ، وقالوا إن المقصود من التعريف تصور المعرف بوجه ما ، ولا يشترط تصوره بوجه يميزه عن جميع ماعداه . والله أعلم .

* * *

تطبيقات عامة على القسم الأول من المنطق وهو (قسم التصورات)

(تطبيقات على التصور والتصديق)

(١) بيّـــن التصور والتصديق فيما يأتى ؟

الإنسان – الطائر – الضمير – إمام المسجد – الاتحاد قوة – العقل – الإسلام حـــق – الصدق مُـنـــجٍ – رجل كريم – العلم نور.

(٢) بين كلا من التصور والتصديق : الضرورى والنظرى فيما يأتى ؟

المثلث – المربع – العقل – حرارة النار – الدائرة – نعومة الحرير – الواحد نصف الاثنين – حلاوة السكر – الأب موجود قبل ولده – الله واحد – الرسل صادقون – الشمس مضيئة – العالم حادث .

* * *

الإجابة

* الإجابة عن السؤال الأول :

تصور	تصديق
الإنسان	الاتحاد قوة
الطائر	الصدق منج
الضمير	العلم نور
إمام المسجد	الإسلام حق

* الإجابة على السؤال الثاني :

التصور		التصديق	
بديهي	*نظري*	*بديهي*	*نظري*
حرارة النار	المثلث	الواحد نصف الاثنين	الله واحد
نعومة الحرير	المربع	الشمس مضيئة	الرسل صادقون
حلاوة السكر	العقل	الأب موجود قبل ولده	العالم حادث
إضاءة الشمس	الدائرة		

(تمرينات على التصور والتصديق)

(١) بين التصور والتصديق فيما يأتي ؟

الصلاة – محمد رسول – أمير المؤمنين – طويل القامة – كل من عليها فان – متوازي الأضلاع .

(٢) بين التصور الضروري والنظري والتصديق الضروري والنظري فيما يأتي ؟

الملائكة – الجن – الأربعة نصف الثمانية – الصلاة مفروضة – القتل بالسم – ري الماء – إشباع الأكل – السماء فوقنا – الكل أعظم من الجزء – صلاة الضحى نافلة – الرهن .

* * *

تطبيقات على الدلالة وأنواعها

س١ : دلالة اللفظ على معناه الموضوع له .

جـ : دلالة لفظية وضعية مطابقة .

س٢ :دلالة الإشارة على التحية أو نعم أو لا .

جـ : دلالة غير لفظية وضعية .

س٣ :دلالة الأنين على المرض .

جـ :دلالة لفظية عادية طبيعية .

س٤ :دلالة البناء على صاحبه .

جـ : دلالة عقلية غير لفظية .

س٥: دلالة دق الجرس على الوقت .

جـ : دلالة وضعية غير لفظية .

س٦ : دلالة الإسراف على الإفلاس .

جـ : دلالة عادية غير لفظية .

س٧ : دلالة التأفف على ضيق الصدر .

جـ : دلالة لفظية عادية .

س٨ : دلالة اللفظ على حياة قائله .

جـ : دلالة عقلية لفظية .

س٩ : دلالة المنزل على جميع حجراته .

جـ : دلالة مطابقية .

س١٠ : دلالة الصلاة على الركوع .

جـ : دلالة تضمنية .

س١١ : دلالة حدوث العالم على وجود الله .

جـ : دلالة التزامية عقلية .

س١٢ : دلالة العمل المتقن على ذكاء فاعله .

جـ : دلالة التزامية .

س١٣ : دلالة تجويف المحراب على جهة القبلة .

جـ : دلالة وضعية غير لفظية .

س١٤ : دلالة الشمس على الضوء .

جـ : دلالة التزامية .

س١٥ : دلالة الضوء الأحمر على الخطر .

جـ : دلالة وضعية غير لفظية .

س١٦ :دلالة الإنسان على أنه منتصب القامة .

جـ : دلالة التزامية .

س١٧ : دلالة (زيد قائم) على ثبوت القيام له .

جـ : دلالة مطابقية .

س١٨ : دلالة الغراب على أنه ناعق فقط .

جـ : دلالة تضمنية .

س١٩ : دلالة الإنسان على أنه ناطق .

جـ : دلالة تضمنية .

س٢٠ : دلالة (يرفع العلم أهله) على الرغبة فيه .

جـ : دلالة التزامية .

* * *

تمرينات على أنواع الدلالة

(١) بين أنواع الدلالة فيما يأتي ؟

- دلالة الدخان على النار .
- دلالة الإنسان على قبول التعلم .
- دلالة الحيوان على أنه يتحرك .
- دلالة العشب على الماء .
- دلالة الأسد على الحيوان المفترس .
- دلالة الفرس على أنه حيوان صاهل .

(٢) بين أنواع اللازم فيما يأتي ؟

لـزوم الإحراق للنار – لزوم الزوجية للأربعة – لزوم الحدوث للمتغير – لزوم مغايرة الإنسان للأسد .

(٣) افـرق بين اللازم البين واللازم غير البين – مع التمثيل وبين اللازم البين بالمعنى الأخص ، والبين بالمعنى الأعم ؟

* * *

(تطبيقات على اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ	نوعه
زيد	مفرد
عبد الله علماً	مفرد
خادم المسجد	مركب ناقص
البيت الحرام	مفرد
إن قام زيد	مركب ناقص
رجل فاضل	مركب ناقص
حيوان ناطق علماً	مفرد
المسجد الأقصى	مفرد
مدينة الرسول	مفرد
محمد رسول الله	مركب تام

* * *

تمرينات على المفرد والمركب

(١) عرف المفرد والمركب وأذكر أنواع المفرد مع التمثيل لكل نوع ؟

(٢) بين المفرد والمركب فى قول الشاعر :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

* * *

(تطبيقات على الكلى والجزئى)

الجزئى	الكلى
طنطا	رجل
قناة السويس	مسجد
نهر النيل	كتاب
البحر الأحمر	جدار
مسجد الحسين	منزل
الجامع الأزهر	قرش
المسجد النبوي	قلم
القاهرة	بلد
مكة	مدينة

(تمرينات على الكليات)

[يطلب الإجابة عنها]

(١) اذكر أقسام الكلى من حيث وجود أفراده فى الخارج ؟

(٢) بين الكلى الذاتى والكلى العرضى ؟

(٣) عرف الجنس واشرح تعريفه ، وأخرج المحترزات ؟

(٤) ما الفرق بين الجنس والنوع ؟

(٥) ما الفرق بين الفصل والخاصة ؟

(٦) ما الفرق بين الخاصة والعرض العام ؟

- **بين الجنس القريب والجنس البعيد فيما يأتي ؟**

(بالنسبة للمصحف)

(أ) ١ – الورق . ٢ – المكتوب . ٣ – المنزل من عند الله.

(بالنسبة لشجرة الموز)

(ب) ١ – الجسم . ٢ – النبات .

٣ – المثمر . ٤ – ذات الفاكهة .

(بالنسبة للدجاج)

(جـ) ١ – الجسم . ٢ – النامي .

٣ – الحساس . ٤ – طائر دجن .

* * *

(تطبيقات على الخبر والإنشاء)

خبر	إنشاء	نوعه
حضر أبوك	لا تقربوا الزنا	نهي
محمد رسول	أقيموا الصلاة	أمر
يغفر الله لك	لعلكم تتقون	ترجي
سندخلهم جنات	هاؤم اقرأوا كتابيه	تنبيه وأمر
إن للمتقين لحسن مآب	هلا اجتهدت	تحضيض

* * *

(تطبيقات على الكل والكلية)

الكل	الكلية
يقوم الرجال	كل حي يموت
يبني الصناع	كل فى فلك يسبحون
يجتهد طلبة الأزهر	كل موحد يدخل الجنة

* * *

تمرينات على التعريف [القول الشارح]

أجب عما يأتي :

(١) افرق بين الحد والرسم وبماذا يكون كلاهما تاماً ؟ وبماذا يكون ناقصاً ومثل لما تقول ؟

(٢) لماذا لم يصح فى تعريف الإنسان : (حيوان مسلم – حيوان أبيض – حيوان يمشي) .

(٣) لماذا اشترطوا فى التعريف أن يكون أوضح من المعرف ؟ وما الذي يخرج بذلك ؟

(٤) ما معنى صاحب السلم فى شروط المعرف : (ولا بما يدرى بمحدود) ؟

* * *

الكلام على القسم الثاني من المنطق

[قسم التصديقات]

تمهيد :المقصد من التصديقات : هو القياس ولواحقه ومبادئه: القضايا وأحكامها : من التناقض والعكس .

(الكلام على القضايا)

مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى عِنْدَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

تعريف القضية : هي قول يحتمل الصدق والكذب لذاته .

مثل : (جاء الأمير) .

شرح التعريف وإخراج المحترزات

القول عند المناطقة : هو المركب فيشمل جميع الأقوال المركبة.

وقولنا يحتمل الصدق والكذب ، أى يحتمل أن يكون قائله صادقاً إن طابق قوله الواقع ، ويحتمل أن يكون قائله كاذباً إن لم يطابق قوله الواقع .

وهذا قيد أول يخرج به المركبات الناقصة مثل (إن قام زيد) ويخرج المركبات الإنشائية ، وهي ما لا يفهم مدلولها إلا بالنطق بها ، مثل الأمر والنهي والاستفهام وغيرها . ومثلها صيغ العقود مثل (بعت لك واشتريت منك) ونحوها .

وقولنا (لذاته) قيد ثان ، وهو قيد للإدخال وللإخراج . فيخرج به الإنشاء الذي يحتمل الصدق والكذب باعتبار لازمه.

مثل قولك :اسقنى ، فإنها لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها ، ولكنها تحتمل الصدق والكذب باعتبار لازمها ، لأنه يلزمها (أنك عطشان) وهذا اللازم يحتمل الصدق والكذب .

فقولك (اسقنى) خرج عن القضية لأنه لا يحتمل الصدق والكذب لذاته .

ويدخل بقيد (لذاته) فى تعريف القضية أربعة أنواع من القضايا :

(١) الأخبار المقطوع بصدقها بالبداهة . مثل (الواحد نصف الاثنين – الكل أعظم من الجزء) .

(٢) الأخبار المقطوع بصدقها بالدليل العقلي . مثل: (الله واحد – محمد رسول – وأخبار الله وأنبيائه ورسله) .

(٣) الأخبار المقطوع بكذبها بالبداهة . مثل (الواحد نصف العشرة – الابن موجود قبل وجود أبيه) .

(٤) الأخبار المقطوع بكذبها بالدليل العقلي ، كقول النصارى (الله ثلاثة – ودعوى مسيلمة النبوة) .

فهذه الأنواع الأربعة داخلة فى تعريف القضية بقيد (لذاته) لأنها تحتمل الصدق والكذب لذاتها ، إذا صرف النظر عما أحيط بها من البداهه أو الدليل العقلي الذي عين الصدق فى بعضها والكذب فى الآخر وذلك لا يخرجها عن تعريف القضية لأنها بذاتها محتملة للصدق والكذب .

والقضية تسمى أيضاً خبراً ، لأن فيها إخباراً عن أمر خارج وقع أو سيقع بخلاف الإنشاء فليس فيه إخبار عن شيء وإنما هو أمر أو نهي أو نحوهما .

(أقسام القضية)

ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي

* تنقسم القضية إلى قسمين :

(١) حملية . (٢) شرطية .

تعريف الحملية : هي ما حكم فيها بثبوت أمر لأمر ، أو نفيه عنه . مثل (قام محمد – محمد لم يقم) .

فالقضية الأولى حكم فيها بثبوت القيام لمحمد ، وتسمى موجبة .

والثانية حكم فيها بنفى القيام عنه وتسمى سالبة .

(أجزاء القضية الحملية)

* للقضية الحملية جزءان :

(١) موضوع . (٢) محمول .

(١) الموضوع : هو المبتدأ فى الجملة الاسمية . والفاعل أو نائب الفاعل فى الجملة الفعلية .

(٢) المحمول : هو الخبر فى الجملة الاسمية ، والفعل فى الجملة الفعلية . وهذان الجزءان هما الظاهران فى النطق .

وهناك جزء ثالث لا يظهر فى النطق وهو النسبة بين الموضوع والمحمول ، ووضع المنطقيون له لفظاً يدل على هذه النسبة ، وهو لفظ (اسْتِ – اسْتين) والمنطقيون العرب استعاروا للنسبة لفظاً يدل عليها وهو لفظ (هو) ، فيقولون (زيد هو قائم) .

فلفظ (زيد) يدل على الموضوع ، ولفظ (قائم) يدل على المحمول . ولفظ (هو) يدل على نسبة القيام لزيد .

وعند الأعاجم يقولون (زيد است قائم) أو (زيد استين قائم) فعلى هذا يكون للقضية ثلاثة أجزاء :

(١) موضوع . (٢) محمول . (٣) النسبة .

(أقسام القضية الحملية)

الثاني :

كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأوَّلُ ... إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

وَالسُّورُ كُلِّيًا وَجُزْئِيًا يُرَى ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلاَ ... شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهُ جَلاَ

وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَهْ ... فَهِيَ إِلَى الثَّمَانِ أَيِبَهْ

وَالأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمْلِيَّهْ ... وَالآخَرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

تقسيم القضية الحملية ينظر فيها إلى موضوعها فإن كان موضوعها مشخصاً معينا فهي الشخصية . وإن كان موضوعها كلياً يصدق على كثيرين ولم يذكر معه لفظ يدل على كمية الأفراد كل أو بعضاً فهي المهملة . وإن ذكر معه لفظ يدل على كمية الأفراد كلا أو بعضا فهي المهملة . وإن ذكر معه لفظ يدل على كمية الإفراد كلا ، فهي الكلية .

وإن دل على كمية الأفراد بعضاً ، فهي الجزئية .

* **فأقسامها أربعة :**

(١) شخصية . (٢) مهملة .

(٣) كلّية . (٤) جزئية .

(١) **تعريف الشخصية** : هي ما كان موضوعها مشخصاً معيناً مثل (محمد رسول الله) فى الموجبة و (محمد ليس بالكذاب) فى السالبة .

(٢) **تعريف المهملة** : هي ما كان موضوعها كلياً ولم يذكر معه لفظ يدل على كمية الأفراد مثل (الطلبة حضروا) و (الطلبة لم يحضروا) .

(٣) **تعريف الكلية** : هي ما كان موضوعها كلياً وذكر معها لفظ يدل على كمية الأفراد كلا . مثل (كل الطلبة حاضرون) فى الموجبة (ولا أحد منهم حاضر) فى السالبة .

(٤) **تعريف الجزئية** : هي ما كان موضوعها كلياً وذكر معه لفظ يدل على بعض الأفراد . مثل (بعض الطلبة حاضر) فى الموجبة . (و ليس بعض الطلبة حاضراً) فى السالبة .

(القضايا المحصورة – وبيان السور)

القضية المحصورة : هى التي دخل عليها ما يدل على كمية الأفراد كلاً أو بعضاً .

تعريف السور : هو اللفظ الذي دل على كمية الأفراد كلاً أو بعضاً وسمي بذلك تشبيها له بسور البلد ، الذي يحيط بها كلاً أو بعضاً .

والمحصورات أربع :

(١) موجبة كلية .
(٢) سالبة كلية .
(٣) موجبة جزئية .
(٤) سالبة جزئية .

(بيان السور الكلى والجزئى : إيجاباً وسلباً)

(١) سور الإيجاب الكلى لفظ ، كل أو جميع ، أو عامة أو كافة وشبهها من كل ما يدل على شمول الأفراد ومنه لام الاستغراق . المثال (كل من عليها فان) (جميع المؤمنين يدخلون الجنة) (كافة الطلبة حاضرون) (إن الإنسان لفى خسر) .

(٢) **سور السلب الكلى:** كل نكرة فى سياق النفى . مثل (لا أحد حاضر – لا صدوق مذموم ولا كذوب ممدوح) .

(٣) **سور الإيجاب الجزئى:** بعض أو كثير أو أكثر ، وما أشبهها مما يدل على بعض الأفراد مبهما . مثل (بعض الطلبة حاضر – كثير منهم حاضر – أكثرهم حاضر – ومنه : وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض) .

(٤) **سور السلب الجزئى:** ليس بعض أو ليس كل أو بعض ليس وما أشبهها . مثل (بعض الطلاب ليس حاضراً – ليس كل الطلبة حاضراً – ليس بعض الأصدقاء مخلصاً) ، ونحو ذلك .

وكل قضية حملية : إما موجبة ن وإما سالبة ، فهي ثمان

(١) شخصية موجبة .	(٢) شخصية سالبة .
(٣) مهملة موجبة .	(٤) مهملة سالبة .
(٥) كلية موجبة .	(٦) كلية سالبة .
(٧) جزئية موجبة .	(٨) جزئية سالبة .

(تقسيم الحملية إلى معدولة ومحصلة)

تنبيـــه : ترك المصنف رحمه الله تقسيم الحملية إلى معدولة ومحصلة ، ونذكره تميما للفائدة ، فنقول :

* **تنقسم الحملية إلى قسمين :**

(١) معدولة . (٢) محصلة .

تعـريف المعدولـة : هي ما جعلت أداة السلب جزءاً من أحد الطرفين أو من كليهما ،موجبة كانت أو سالبة .

تعـريف المحصلة : هي ما لم تجعل أداة السلب جزءاً منها من أحد الطرفين ، موجبة أو سالبة .

(أقســام المعدولـة)

* **تنقسم المعدولة إلى ثلاثة أقسام :**

(١) معدولة الموضوع فقط .

(٢) معدولة المحمول فقط .

(٣) معدولتهما معاً .

معدولـة الموضـوع : هـي مـا جعلـت أداة السـلب جـزءاً مـن الموضوع فقط .

مـثل : (كـل ما ليس بحيوان هو جماد – أو لا شيء مما هو لا حيوان بإنسان) .

معدولـة المحمـول : هـي مـا جعلـت أداة السـلب جـزءاً من المحمـول فقـط . مثل : (كل إنسان هو لا فرس – ولا شيء من الإنسان بلا بشر) .

(الكلام على الشرطية المتصلة)

تعريف الشرطية المتصلة : هي التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى (إذا كانت موجبة) أو بسلب نسبة على تقدير نسبة أخرى إذا كانت سالبة .

والشرطية المتصلة تقتضي الربط والاتصال بين طرفيها إذا كانت موجبة .

مثل : (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فمدلولها : ربط وجود النهار بوقت طلوع الشمس .

وتقتضي سلب الاتصال بين طرفيها إذا كانت سالبة .

مثل : (ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود) فمدلولها سلب الاتصال بين وجود الليل وطلوع الشمس ، أى لا اتصال فيها بين المقدم والتالى ، ويكون الاتصال في الموجبة لازماً إذا وُجدت علاقة تربط بين المقدم والتالى كالسببية والمسببية وغيرهما وتسمى لزومية . وإذا لم توجد علاقة تربط بين المقدم والتالى تكون اتفاقية . مثل : (إن كان زيد فى الأزهر فأخوه فى جامعة القاهرة) فليس هناك علاقة تربط بين كون أحدهما فى الأزهر والآخر فى جامعة القاهرة ، إلا مجرد اتفاق كونهما كذلك .

* * *

(أقسام الشرطية المتصلة)

* تنقسم المتصلة أيضاً كالحملية إلى أربعة أقسام :

(١) مخصوصة . (٢) مهملة .

(٣) كلية . (٤) جزئية .

مثال المخصوصة (إن جئتني يوم الخميس – أو طائعاً – أكرمتك) ففيها تخصيص الإكرام بوقت أو حالة .

مثال المهملة (إن جاء زيد أكرمته) فليس فيها تقييد بحال ولا بوقت ، ولا تعميم ولا تخصيص .

مثال الكلية (كلما جاء زيد أكرمته) ففيها تعميم الإكرام بجميع الأوقات والأحوال والأوضاع .

مثال الجزئية (قد يكون إذا جاء زيد أكرمته) ففيها تخصيص الإكرام بوقت مبهم غير معين .

(الكلام على الشرطية المنفصلة)

تعريفها : هى التى حكم فيها بالتنافر والتنافى بين طرفيها (أى المقدم والتالى) مثل (إما إن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً) .

(أقسام المنفصلة)

* تنقسم الشرطية المنفصلة إلى ثلاثة أقسام :

(١) مانعة جمع فقط . (٢) مانعة خلو فقط .

(٣) مانعة جمع وخلو ، وهي الحقيقية .

(١) تعريف مانعة الجمع فقط : هي ما حكم فيها بالتنافر والتنافى بين طرفيها صدقاً فقط . أى يتنافيان فى الاجتماع

فلا يصدق طرفاها على شيء واحد ، أى لا يجتمعان فيه ، ولكنهما قد يرتفعان معاً عنه . مثل (إما أن يكون هذا الجسم أبيض . وإما أن يكون أسود) فلا يجتمعان فيه ، حتى يكون أسود وأبيض معاً ، ولكن قد يرتفعان عنه ، فيكون أحمر أو أصفر .

وضابط مانعة الجمع فقط :أن تتركب من الشيء ومن الأخص من نقيضه فإن نقيض (أسود – لا أسود) وهو أى غير الأسود أعم من الأبيض . فالأبيض أخص منه لأنه فرد واحد ، وغير الأسود يشمل أفراداً كثيرة .

(٢) تعريف مانعة الخلو فقط : هي ما حكم فيا بالتنافر والعناد بين طرفيها كذباً فقط . أى طرفاها يتنافيان فى الارتفاع فلا يرتفعان معاً ولكنهما قد يجتمعان . مثالها (إما أن يكون هذا الجسم لا أسود أو لا أبيض) فلا يرتفع عنه النفيان ، لأنه لو ارتفع عنه نفى السواد كان أسود، ولو ارتفع نفى البياض كان أبيض ، وعليه فيكون أسود أبيض ، وذلك باطل ، فلا يرتفع عنه النفيان معاً ، ولكن قد يجتمعان فيه إذا كان أحمر أو أخضر فهو حينئذ لا أسود ولا أبيض فقد اجتمع طرفاها وهما (النفيان) فى الأحمر أو الأخضر .

ضابط مانعة الخلو :أن تتركب من الشيء ومن الأعم من نقيضه وعندنا فى المثال المذكور (لا أبيض أعم من نقيض الأسود) لأن نقيض لا أسود هو أسود ، وغير الأبيض أعم من الأسود ، لشموله الأسود وغيره .

(٣) **تعريف الحقيقية** : وهى مانعة الجمع والخلو معاً هي ما حكم فيها بالتنافر والتنافى بين طرفيها صدقاً وكذباً أى طرفاها يتنافيان اجتماعاً ، فلا يصدقان على شيء واحد ويتنافيان ارتفاعاً فلا يرتفعان عن شيءٍ واحد . مثالها (إما أن هذا العدد زوجاً ، وإما أن يكون فرداً) فالزوجية والفردية لا يجتمعان فى عدد واحد فيصدقان عليه ، ولا يرتفعان عن عدد واحد ، فيكذبان أى يسلبان عنه . (فالصدق — الاجتماع — والكذب — الارتفاع) .

ضابطها : أن تتركب من الشيء ونقيضه أو من الشيء ومن المساوي لنقيضه . فالنقيض للشيء هو نفيه . مثل (إما أن يكون زيد موجوداً أو غير موجود) والمساوي للنقيض كالفردية والزوجية ، فنقيض زوج هو لا زوج ، ولا زوج مساوٍ للفرد ، لأن بانتفاء الزوجية تكون الفردية .

وسميت مانعة الجمع والخلو بالحقيقية ، لأن التنافر بين طرفيها تنافر حقيقي اجتماعاً وارتفاعاً ، بخلاف الأولين فإن التنافى بين طرفيهما من جهة واحدة . إما من جهة الاجتماع فى الأولى ، أو من جهة الارتفاع فى الثانية .

(الكلام على التناقض)

أحكام القضايا : هي التناقض والعكس فذكر المصنف التناقض أولاً فقال :

* **تعريف التناقض**

تَنَاقُضُ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِى كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِى

معنى التناقض لغة : مأخوذ من نقض الحبل ،وهو فك طاقاته وإبطاله .

و أطلق على تناقض القضيتين لأن كل قضية تبطل حكم نقيضها مثلا (جاء زيد) ، نقيضها (لم يجيء زيد) ففيه نقض لحكم الأولى .

التناقض في اصطلاح المناطقة : هو اختلاف قضيتين في الكيف (أى في الإيجاب والسلب) بحيث يلزم لذاته من صدق إحداهما كذب الأخرى .

شرح التعريف و إخراج المحترزات

لفظ (اختلاف) يشمل كل اختلاف وإضافته إلى قضيتين (قيد أول) يخرج اختلاف مفردين مثل (زيد – لا زيد – ولفظ – في الكيف) (قيد ثان) يخرج اختلافهما في الموضوع أو في المحمول . مثل (زيد قائم – عمرو قائم) (زيد قائم – زيد جالس) .

وقولنا : بحيث يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى (قيد ثالث) يخرج الاختلاف الذي ليس كذلك .مثل (بعض الحيوان إنسان) – (بعض الحيوان ليس بإنسان) فهما صادقتان .

وقولنا : (لذاته) أى لذات الاختلاف (قيد رابع) ، يخرج به الاختلاف فقولنا (زيد إنسان) – (زيد ليس بناطق) ، فإن في هذا الاختلاف صدقت إحداهما وكذبت الأخرى ، لكن لا لذات الاختلاف ، بل لأن المحمول في إحداهما مساو لمحمول الأخرى ، بدليل أنه لو أبدل أحد المحمولين بغيره لم يحصل التناقض ، كقولك (زيد كاتب – زيد ليس بشاعر) .

(ما يتحقق به التناقض)

لا يتحقق التناقض بين قضيتين ، إلا إذا وجد بينهما اتحاد فى أشياء ، واختلاف فى أشياء .

(ما يجب الاتحاد فيه)

يجب الاتحاد فى الوحدات الثمانية ، إذا اختلفا فى وحدة منها لم يتحقق التناقض .

وهي هذه :

(١) وحدة الموضوع فلا تناقض بين (زيد عالم – عمرو ليس بعالم) لعدم الاتحاد فى موضوع القضيتين .

(٢) وحدة المحمول فلا تناقض بين (زيد كاتب – زيد ليس بشاعر) لعدم الاتحاد فى محمول القضيتين .

(٣) وحدة الزمان فلا تناقض بين (زيد صائم اليوم – زيد ليس بصائم أمس) لعدم الاتحاد فى الزمان .

(٤) وحدة المكان فلا تناقض بين (زيد جالس فى المسجد – زيد ليس بجالس فى البيت ، لعدم الاتحاد فى المكان .

(٥) وحدة الإضافة فلا تناقض بين (زيد أب لعمرو – زيد ليس أباً لبكر) لعدم الاتحاد فيمن أضيفت له الأبوة .

(٦) وحدة الشرط فلا تناقض بين (زيد ناجح إن اجتهد – زيد ليس بناجح إن لم يجتهد) لعدم الاتحاد فى شرط النجاح .

(٧) وحدة القول والفعل فلا تناقض بين (زيد عالم بالقوة – زيد ليس بعالم بالفعل) لعدم الاتحاد فى إحداهما .

(٨) وحدة الكل والجزء فلا تناقض بين (اليوم بارد أى بعضه – اليوم ليس ببارد أى كله) لعدم الاتحاد فيهما .

وهذا رأى المتقدمين من المناطقة ، واكتفى المتأخرون بوحدة الموضوع ووحدة المحمول فقط وأرجعوا بقية الوحدات إليهما .

وقال المحققون من المناطقة : يشترط الاتحاد فى النسبة الحكمية ، فالنسبة التي ورد عليها الإيجاب هي التي يرد عليها السلب .

وهذا الرأى هو الصواب لأن الوحدات لا تنحصر فى هذه الثمان التي ذكروها ، فهناك وحدة الحال والمفعول المطلق والآلة وغيرها والله أعلم .

(ما يجب اختلاف القضيتين فيه)

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمِلَهْ ... فَنَقْضُهَا بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ ... فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ ... نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

حاصل ما ذكره المصنف فى ذلك أن القضيتين يجب اختلافهما فى الكيف مطلقاً فإذا كانت إحداهما موجبة وجب أن تكون الثانية سالبة .

وذلك يتحقق فى الشخصية فقط مثل : (زيد قائم) نقيضها (زيد ليس بقائم) .

وإن تكن مسورّة : كلية أو جزئية فانقضها بضد سورها المذكور وتعتبر المهملة (جزئية) أى مسورّة بسور الجزئية ، لأن المهملة فى قوة الجزئية .

فقول المصنف فإن تكن شخصية أو مهملة الخ ظاهر في الشخصية ، وغير ظاهر في المهملة ، لأن المهملة لا يكفي في نقيضها الاختلاف بالكيف فقط بل لابد من الاختلاف في الكم مع الاختلاف في الكيف . فحكمها (حكم الجزئية) .

* * *

(ضابط التناقض لكل قضية)

انظر إلى القضية التي تريد أن تأتي بنقيضها فاجعل الإيجاب سلباً في النقيض مطلقاً والكلية جزئية وبالعكس ، واعتبر المهملة جزئية ، فنقيضها كلية .

جدول تناقض القضايا مع التمثيل

القضية	نقيضها	مثال الأصل	النقيض
شخصية موجبة	شخصية سالبة	زيد قائم	زيد ليس بقائم
موجبة كلية	سالبة جزئية	كل إنسان حيوان	بعض الإنسان ليس بحيوان
موجبة جزئية	سالبة كلية	بعض الحيوان إنسان	لاشيء من الحيوان بإنسان
مهملة موجبة	سالبة كلية	الطلبة حضروا	لا أحد من الطلبة حاضر

هذا هو جدول تناقض القضايا مع العلم بأن كل قضية تناقض الأخرى وبالعكس فالقضايا ثمان .

(فصل فى العكس المستوي)

الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْءَيِ الْقَضِيَّهْ ... مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِيه
وَالْكَمْ إِلاَّ الْمُوجَبَ الْكُلِّيَّهْ ... فَعَوْضُهَا الْمُوجَبَةُ الْجُزْئِيَّهْ
وَالْعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ اجْتِمَاعُ الْخَسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
وَمِثْلُهَا الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ ... لأَنَّهَا فى قُوَّةِ الْجُزْئِيَّهْ
وَالْعَكْسُ فى مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فى مُرَتَّبٍ بِالْوَضْعِ

وصف المصنف العكس (بالمستوي) احترازاً عن عكس النقيض بنوعيه : عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف، ولم يذكره المصنف ، وسنذكره إن شاء الله بعد ذلك .

تعريف العكس المستوى : معنى العكس لغة : مطلق التبديل.

ومعناه فى اصطلاح المناطقة : هو تبديل طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعي مع بقاء الصدق والكيف والكم إلا فى الموجبة الكلية .

شرح التعريف وإخراج المحترزات

تبديل طرفى القضية يخرج به عكس النقيض بنوعيه فإن فيه تبديل نقيض الطرفين ، لا ذات الطرفين . وقولنا : ذات الترتيب الطبيعى : قيد ثان . يخرج الشرطية المنفصلة ، فلا يدخلها العكس لما يأتى

وقولنا : مع بقاء الصدق (قيد ثالث) يخرج عكس الموجبة الكلية مثلها موجبة كلية كقولك فعكس (كل إنسان حيوان) ← (كل حيوان إنسان) .

وقولنا : مع بقاء الكيف (أى الإيجاب والسلب) يخرج عكس النقيض المخالف .

[المثال المستوي للشروط]

كل إنسان حيوان ، عكسها (بعض الحيوان إنسان) .

(ضوابط العكس)

(١) كل قضية موجبة ، تنعكس موجبة جزئية .

(٢) كل سالبة جزئية أو مهملة لا تنعكس لجواز عموم الموضوع فى الحملية أو المقدم فى الشرطية .

(٣) السالبة الكلية والشخصية السالبة ، تنعكسان سالبة كلية .

(جدول عكس الموجبات الحملية)

القضية	الأصل	العكس
الشخصية	زيد عالم	بعض العالم زيد
كلية	كل إنسان حيوان	بعض الحيوان إنسان
جزئية	بعض الحيوان إنسان	بعض الإنسان حيوان
مهملة	الإنسان حيوان	بعض الحيوان إنسان

(جدول عكس الموجبات الشرطية المتصلة)

القضية	الأصل	العكس
المخصوصة	إن جئتني اليوم أكرمتك	قد يكون إكرامي لك إن جئتني إلى يوم
كلية	كلما كان إنساناً كان حيواناً	قد يكون إذا كان حيوانا كان إنساناً
جزئية	قد يكون إذا كان حيواناً فهو إنسان	قد يكون إذا كان إنساناً كان حيواناً
مهملة	إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود	قد يكون النهار موجوداً إذا كانت الشمس طالعة

* * *

(جدول عكس السوالب الحملية)

القضية	الأصل	العكس
الشخصية	زيد ليس بعالم	لا شيء من العالم بزيد
الكلية	لا شيء من الإنسان بفرس	لا شيء من الفرس بإنسان

(جدول عكس السوالب الشرطية المتصلة)

القضية	الأصل	العكس
شخصية	قد لا يكون إن جئتني اليوم أكرمتك	قد لا يكون إكرامي لك إن جئتني اليوم
كلية	ليس البتة إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود	ليس البتة إذا كان الليل موجوداً كانت الشمس طالعة

الجزئية والمهملة لا ينعكسان لجواز عموم الموضوع . مثل (بعض الحيوان ليس بإنسان) فلو عكست لقيل (بعض الإنسان ليس بحيوان) فيلزم عليه سلب الأعم وهو حيوان عن بعض أفراد الأخص وهو الإنسان .

ويلزم فى الشرطية عدم استلزام الأخص للأعم . مثل (قد لا يكون إذا كان حيواناً كان إنساناً) فلو عكست لقيل فعكسها (قد لا يكون إذا كان إنساناً كان حيواناً) فلزمه عدم استلزام وجود الإنسان لوجود الحيوان وهو باطل لأن وجود الأخص يستلزم وجود الأعم .

(عكس النقيض الموافق)

هو تبديل طرفى القضية كل طرف بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف . مثل (كل إنسان حيوان) فنقول فى عكسها (كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان) .

(عكس النقيض المخالف)

هو تبديل طرفى القضية بجعل نقيض الثاني أولاً ، وعين الأول ثانياً مع بقاء الصدق . ومخالفة الكيف . مثل (كل إنسان حيوان) تقول فعكسها عكس نقيض مخالف (لا شيء من الحيوان بإنسان) .

ولعكس النقيض المرافق والمخالف أحكام لا يتحملها هذا المختصر لذلك تركناها هنا .

والقضية المنفصلة لا عكس لها أبداً لأن ترتيبها ليس طبيعياً كترتيب الحملية والشرطية المنفصلة بل بحسب الوضع فقط فإن الحملية قدم فيها الموضوع ليحكم عليه بالمحمول وفى المتصلة قدم المقدم ليكون مستلزماً للتالى .

والمنفصلة ترتيبها بحسب وضع المتكلم للأول أولاً وللتالى ثانياً ولو عكس الترتيب لا يتغير المعنى .

كقولك (إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً) فلو قلت (إما أن يكون فرداً وإما أن يكون زوجاً) لا يتغير المعنى لأن المقصود وجود التنافر والتنافى بين الطرفين : تقدم أحدهما أو تأخر فليس فيها استلزام المقدم للتالى كما فى الشرطية المتصلة

(الكلام على القياس)

تعريف القياس

إنَّ الْقِياسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

المعنى : أن القياس عند المناطقة : هو قول مصور ومؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر .

شرح التعريف وإخراج المحترزات

القول عند المناطقة هو المركب ، يشمل جميع المركبات .

وقولنا : مؤلف من قضايا والجمع ما فوق الواحد (قيد أول) يخرج القضية الواحدة ولو مركبة .

وقولنا : يلزمه قول آخر (قيد ثان) يخرج الضروب العقيمة التي لا يلزمها إنتاج النتيجة .

وقولنا لذاته (قيد ثالث) يخرج قياس المساواة وهو (ما تركب من مقدمتين : جعل متعلق محمول أولاهما موضوعاً في الثانية) مثاله : (زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لخالد فزيد مساو لخالد) .

فإن هذا القياس لزم منه قول آخر لكن لا لذات نفس القياس بل يحتاج إلى صدق مقدمة أجنبية ، قائلة (إن مساوي المساوي مساو) .

فلو لم تتحقق هذه القضية لا يلزمه قول آخر . كقولك (الإنسان مباين للفرس والفرس مباين لزيد ، فلا يصح أن يقال الإنسان مباين لزيد) لأن مباين المباين لا يلزم أن يكون مبايناً فقد يكون مبايناً ، وقد لا يكون مبايناً والقول الآخر هو النتيجة .

ومعنى كون النتيجة قول آخر : إنها ليست عين المقدمتين ولا إحداهما فلا ينافي ذلك أن النتيجة مذكورة في القياس الاقتراني مبعثرة ، كقولك : العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ، فلفظ العالم مذكور في المقدمة الأولي ولفظ حادث مذكور في المقدمة الثانية وليست النتيجة بهيئتها مذكورة في القياس على أنها قضية حملية .

وكذا في القياس الاستثنائي كقولك : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالنتيجة وهي (فالنهار موجود) مذكورة في القياس على أنها جزء قضية لا قضية .

(أقسام القياس)

ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاقْتِرَانِي

وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمْلِيَّةِ

* ينقسم القياس إلى قسمين :

(١) اقتراني . (٢) استثنائي .

(تعريف الاقتراني)

القياس الاقتراني : هو ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها دون هيئتها مثل (كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم ، إذن فكل إنسان جسم) . فالنتيجة وهي (كل إنسان جسم) مذكورة في المقدمتين بمادتها أي حروفها لا بصيغتها وهيئتها ، والصيغة هي الهيئة التركيبية .

وعرفه المصنف بأنه ما دل على النتيجة بالقوة ، لا بالفعل فإن القضية الأولي تتضمن دخول الإنسان في الحيوان ، والقضية الثانية تتضمن دخول الحيوان في الجسم ، فيلزم ذلك دخول الإنسان في الجسم .

لذلك كانت النتيجة إذن (كل إنسان جسم) وقد دل عليها القياس بالقوة لا بالفعل .

وقول المصنف (واختص بالحملية) هذا محمول على القياس الاقتراني الحملي وهو ما تركب من حمليات صرفية ، كما تقدم في المثال ، وأما الاقتراني الشرطي فيكون في الشرطيات ولو كان معها حملية .

(تعريف الاقترانى الشرطى)

هو ما تركب من الشرطيات أو من شرطية وحملية مثل (كلما كان إنسانا كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان جسماً ، فكلما كان إنساناً كان جسماً .

* فالقياس الاقتراني نوعان :

(١) حملي . (٢) شرطي . وتقدم تعريف كل ومثاله .

(كيفية تأليف القياس الاقترانى)

فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا

وَرَتِّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا ... صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

فَإِنَّ لاَزِمَ الْمُقَدِّمَاتِ ... بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِي

وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى ... فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى

وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرَ صُغْرَاهُمَا ... وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرَ كُبْرَاهُمَا

وَأَصْغَرُ فَذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ ... وَوَسَطٌ يُلْغَي لَدَى الإِنْتَاجِ

يشير المصنف إلى كيفية تأليف القياس ، وترتيب المقدمتين ، فيجب أولاً :ترتيب المقدمات بأن تقدم المقدمة الصغرى على المقدمة الكبرى .

وبيان ذلك أن النتيجة مركبة من موضوع ومحمول فموضوع النتيجة يسمى حداً أصغر و محمولها يسمى حداً أكبر ، والمقدمة

التي فيها الحد الأصغر ، تسمى المقدمة الصغرى ، والمقدمة التي فيها الحد الأكبر تسمى المقدمة الكبرى .

ثانياً :يجب اندراج حكم المقدمة الصغرى في الكبرى ، والنتيجة لازمة للمقدمتين ، فمتى صدقت المقدمتان صدقت النتيجة وإذا كذبت المقدمتان أو إحداهما لا تنتج المقدمتان باطراد ،فتكذب غالباً وقد تصدق اتفاقاً لا لزوماً .

(حدود القياس وطريقة الإنتاج)

* **يتركب القياس من حدود ثلاثة :**

(١) حد أصغر : وهو موضوع النتيجة .

(٢) حد أكبر : وهو محمول النتيجة .

(٣) حد أوسط : وهو المكرر في المقدمتين فلابد أن يتكرر الحد الأوسط في المقدمتين ، وهو الذي يكون وسيلة في التأليف بين الحد الأصغر والأكبر وبواسطته يحكم بالأكبر على الأصغر .

* **وطريقة الإنتاج** : بعد التأليف يحذف الحد الأوسط من المقدمتين ، ويضم الحد الأكبر للأصغر ، بأن يخبر به عن الأصغر فتتولد النتيجة .

[المثال والتطبيق]

صغرى	كبرى	نتيجة
كل إنسان حيوان	و كل حيوان حساس	∴ فكل إنسان حساس

فبحذف الحد الأوسط تولدت النتيجة ، بانضمام الأصغر للأكبر ، ويحكم بالأكبر عليه .

(فصل في الأشكال)

الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ مُقَدَّمَتَيْ قِيَاسِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

ذكر في هذين البيتين تعريف الشكل والضرب لأن القياس وهو القضيتان يشتمل على ثلاثة حدود كما تقدم ، والحد الأوسط مكرر في المقدمتين ، ويتشكل القياس على أشكال بحسب اجتماع الحد الأوسط مع الحدين الآخرين .

(تعريف الشكل)

هو مقدمتا القياس باعتبار وضع الحد الوسط في المقدمتين مع الحدين الآخرين .

(تعريف الضرب)

هو مقدمة القياس بالنظر إلى الكيف والكم فيهما .

(الكيف : الإيجاب والسلب) (الكم : الكلية والجزئية)

فالمقدمتان : شكل باعتبار وضع الحد الأوسط في المقدمتين .

وضرب باعتبار الكم والكيف فيهما . وهذا معنى قوله في الشكل (من غير أن تعتبر الأسوار إذ ذاك بالضرب له يشار) أي ينظر في الضرب للأسوار .

(أنواع الأشكال)

وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ لَحْدِ الْوَسَطْ
حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ

وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ ... وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

أي ينقسم القياس ويتنوع إلى أربعة أشكال ، فهو يتشكل على حسب وضع الحد الأوسط مع الحدين الآخرين ، لأن كل مقدمة تشتمل على موضوع ومحمول ، والحد الأوسط مكرر فى المقدمتين

الشكل الأول : أن يكون *الحد الأوسط* المكرر *محمولاً* في الصغرى ، *موضوعاً* فى الكبرى .

المثال : (كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس) . فحيوان المكرر محمول فى الصغرى موضوع فى الكبرى.

الشكل الثاني :أن يكون *الحد الأوسط* المكرر *محمولاً* فى المقدمتين معاً .

المثال :(كل إنسان *حيوان* ولاشيء من الجماد *بحيوان* ، فلا شيء من الإنسان بجماد) . فحيوان المكرر محمول فيهما معاً .

الشكل الثالث :أن يكون *الحد الأوسط موضوعاً* فى المقدمتين معاً .

المثال : (كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ،فبعض الحيوان ناطق) . فإنسان المكرر موضوعاً فيهما معاً .

الشكل الرابع : أن يكون *الحد الأوسط* المكرر *موضوعاً* فى الصغرى ، محمولاً فى الكبرى – عكس الأول .

المثال : (كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق) .

وهذه الأشكال الأربعة مترتبة في الكمال حسب ترتيبها المتقدم فالشكل الأول هو الميزان وإنتاجه طبيعي ، ويليه الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع .

* * *

(الكلام على الشكل الأول)

فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ
فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

أي إذا عدل في شكل القياس عن أحد هذه الأشكال الأربعة فيكون قياساً فاسداً النظام لا يعتد به عند المناطقة .

الشكل الأول : هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى كما تقدم .

* ويشترط لإنتاجه باطراد شرطان :

(١) أن تكون المقدمة الصغرى موجبة .

(٢) أن تكون الكبرى كلية .

* * *

(الضروب المركبة لكل شكل)

اعلم أن كل شكل من الأشكال الأربعة ، يمكن أن يتحقق فيه ستة عشر ضرباً بحسب الافتراض العقلي لأن كل مقدمة من المقدمتين تحتمل أربعة أحوال .

(١) موجبة كلية . (٢) موجبة جزئية .

(٣) سالبة كلية . (٤) سالبة جزئية .

وإذا ضرب حالات الصغرى الأربع في حالات الكبرى الأربع كان الحاصل من ذلك ستة عشر ضرباً ولكن لا تنتج كل هذه الضروب باطراد بل كل شكل يشترط فيه شروط لإنتاجه باطراد .

لاطراد إنتاج الشكل الأول شرطان :

(١) إيجاب صغراه . (٢) كلية كبراه .

فإذا تحقق الشرطان في مقدمتيه أنتج باطراد . وإذا تخلف عنه الشرطان أو أحدهما كان الضرب عقيماً .

و معنى كونه عقيماً : أنه لا يطرد إنتاجه ، وإن أنتج في بعض المواد ، فمتى تخلف الإنتاج في مادة كان الضرب عقيماً .

(الضروب المنتجة للشكل الأول)

ينتج الشكل الأول أربعة أضرب يتحقق فيها الشرطان معاً ويسقط اثنا عشر ضرباً عقيمة تخلف فيها الشرطان أو أحدهما .

[طريقة التحصيل]

* تقول في طريقة تحصيل الضروب الأربعة المنتجة :

قد اشترطنا إيجاب الصغرى ، وإذا كانت موجبة فهي إما موجبة كلية أو موجبة جزئية فهاتان حالتان للصغرى .

وإذا كانت الكبرى كلية فهي إما كلية موجبة أو كلية سالبة وهاتان حالتان أيضاً للكبرى . فنضرب حالتي الصغرى في التي الكبرى ، يكون الجميع أربعة . و إليك بيانها و أمثلتها و نتائجها :

جدول للأضرب المنتجة للشكل الأول

الصغرى	الكبرى	النتيجة
موجبة كلية	موجبة كلية	موجبة كلية
موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة كلية
موجبة جزئية	موجبة كلية	موجبة جزئية
موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية

الأمثلـــة

الصغرى	الكبرى	النتيجة
كل إنسان حيوان	وكل حيوان حساس	فكل إنسان حساس
كل إنسان ناطق	ولا شيء من الناطق بفرس	فلا شيء من الإنسان بفرس
بعض الحيوان إنسان	وكل إنسان ناطق	فبعض الحيوان ناطق
بعض الطلبة مجتهد	ولا أحد من المجتهد براسب	بعض الطلبة ليس براسب

فالموجبة الكلية الصغرى أنتجت مع الكبرى الموجبة الكلية ومع الكبرى السالبة الكلية والموجبة الجزئية الصغرى أنتجت مع الكبريين الموجبة الكلية والسالبة الكلية وهذا الشكل قد أنتج المطالب الأربعة :

(١) الإيجاب الكلى . (٢) السلب الكلى .

(٣) الإيجاب الجزئي. (٤) السلب الجزئي .

(طريقة إسقاط الضروب العقيمة)

تقول باشتراط إيجاب الصغرى يسقط ثمانية أضرب لأنها إذا كانت سالبة فهي إما سالبة كلية أو سالبة جزئية تضرب هاتين الحالتين في أربعة أحوال الكبرى ، يكون المجموع ثمانية ، كلها عقيمة لعدم إيجاب الصغرى .

الصغرى موجبة : كلية أو جزئية ، ولكن الكبرى كانت جزئية (موجبة أو سالبة) كانت ضروبه عقيمة لعدم تحقيق كلية الكبرى وذلك أربعة أضرب تجمع على الثمانية الساقطة يكون جميع الضروب الساقطة اثنى عشر ضرباً لعدم تحقق الشرطين أو أحدهما .

(الكلام على الشكل الثاني)

وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ كُلِّيَةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

تقدم أن الشكل الثاني هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين . مثل : (كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ، فلا شيء من الإنسان بحجر) .

(شروط الشكل الثاني)

* يشترط إنتاج الشكل الثاني باطراد شرطان :

(١) **بحسب الكيف** : وهو اختلاف المقدمتين فى الكيف أي يجب إذا كانت إحداهما موجبة ، أن تكون الأخرى سالبة .

(٢) **بحسب الكم** : وهو كلية الكبرى فلا ينتج إذا كانت الكبرى جزئية . كما أنه لا ينتج إذا كانت مقدمتاه متفقتين فى الكيف ، بأن كانتا موجبتين معاً أو سالبتين معاً وهذا الشكل ينتج أيضاً أربعة أضرب ، يتحقق الشرطان فى كل منها . وإليك بيان الطريقة فى تحصيل الضروب المنتجة ، والطريقة فى إسقاط الضروب العقيمة .

(طريقة التحصيل)

نقول : قد اشترطنا كلية الكبرى فإن كانت كلية سالبة وجب أن تكون الصغرى موجبة ليتحقق شرط الاختلاف فى الكيف وهى إما كلية ، أو جزئية ، فهذان ضربان :

(١) كلية موجبة صغرى مع كلية سالبة كبرى .

(٢) موجبة جزئية صغرى مع كلية سالبة كبرى . وإن كانت الكبرى كلية موجبة ، وجب أن تكون الصغرى سالبة ليتحقق شرط اختلاف الكيف ، وهى إما سالبة كلية أو سالبة جزئية فهذان ضربان آخران نضمهما إلى الضربين الآخرين . يكون الجميع أربعة أضرب ، وكلها منتجة لتحقق الشرطين فى كل منها وهما كلية الكبرى واختلاف المقدمتين فى الكيف . وهاك بيانها بالأمثلة ونتائجها :

جدول الضروب المنتجة للشكل الثاني

صغرى	كبرى	نتيجة
موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة كلية
سالبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية
موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
سالبة جزئية	موجبة كلية	سالبة جزئية

الأمثلة

صغرى	كبرى	نتيجة
كل إنسان حيوان	ولا شيء من الحجر بحيوان	فلا شيء من الإنسان بحجر
لا شيء من النبات بإنسان	وكل إنسان ناطق	فلا شيء من النبات بناطق
بعض الحيوان إنسان	ولا شيء من الفرس بإنسان	بعض الحيوان ليس بفرس
بعض الحيوان ليس بفرس	وكل صاهل فرس	فبعض الحيوان ليس بصاهل

فهذه هي الأضرب الأربعة المنتجة في الشكل الثاني، وأمثلتها. وإذا تأملت نتائج الضروب المنتجة تجدها كلها سالبة ونجد منها ضربين نتيجتهما سالبة كلية ، وتجد ضربين

نتيجتهما سالبة جزئية أما السبب في إنتاجه السوالب فقط فلأنه لابد أن تكون إحدى مقدمتيه سالبة والنتيجة تتبع الأخسّ من مقدمتيه والخسّة هي السلب والجزئية ولذلك نجد النتيجة في الضرب الثالث والرابع سالبة جزئية ، لوجود السلب والجزئية في المقدمتين أو في إحداهما . وإذا كانت الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة فقط ، تكون الضروب العقيمة فيه اثنى عشر ضرباً وبيانها يكون بطريقة الإسقاط وهذا هو بيانها .

(طريقة الإسقاط في الشكل الثاني)

نقول : باشتراط اختلاف المقدمتين في الكيف يسقط ثمانية أضرب ، لأنهما إذا لم يختلفا في الكيف ، بل اتفقا فيه فهما حينئذ ، إما :

(١) موجبتان كليتان . (٢) موجبتان جزئيتان .

(٣) سالبتان كليتان . (٤) سالبتان جزئيتان .

(٥) أو موجبة جزئية صغرى مع موجبة كلية كبرى .

(٦) أو عكس ذلك .

(٧) أو سالبة جزئية صغرى مع سالبة كبرى .

(٨) أو عكس ذلك .

فهذه ثمانية أضرب كلها عقيمة لعدم تحقق الشرط الأول فيها، وهو الاختلاف في الكيف . ثم نقول :قد اشترطنا كلية الكبرى فإذا لم تكن الكبرى كلية يسقط أربعة أضرب ، لأنها إذا كانت جزئية ، فهي إما جزئية موجبة أو جزئية سالبة . فهذان حالان لها ، ويسقط مع كل حالة ضربان :

(١) إذا كانت جزئية سالبة كبرى مع كلية موجبة صغرى .

(٢) جزئية سالبة كبرى مع موجبة جزئية صغرى .

(٣) جزئية موجبة كبرى مع موجبة كلية صغرى .

(٤) جزئية موجبة كبرى مع جزئية موجبة صغرى .

فهذه أربعة أضرب تسقط إذا لم تكن الكبرى كلية ، تضم إلى الثمانية التي سقطت بالشرط الأول يكون جملة الساقط اثنى عشر ضرباً وكلها عقيمة ، لتخلف أحد الشرطين أو كليهما .

(الكلام على الشكل الثالث)

قال المصنف :

وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

المعنى أن الشكل الثالث يشترط لإنتاجه باطراد شرطان :

(١) **بحسب الكيف** : وهو أن تكون المقدمة الصغرى من مقدمتيه موجبة .

(٢) **بحسب الكم** : وهو أن تكون إحدى مقدمتيه الصغرى أو الكبرى كلية فإذا تخلف شرط من هذين الشرطين كان عقيماً أي لم ينتج باطراد .

والمنتج في هذا الشكل ستة ضروب يتحقق فيها الشرطان معاً والعقيم منها عشرة أضرب . لعدم تحقق الشرطين فيها .

ويتبين المنتج والعقيم من طريقتي التحصيل والإسقاط وإليك بيانهما .

(طريقة التحصيل للضروب المنتجة في الشكل الثالث)

نقول : قد اشترطنا إيجاب الصغرى وكلية إحداهما فإذا كانت الصغرى موجبة كلية ، فقد تحقق فيها الشرطان :

(١) إيجاب الصغرى .

(٢) كلية إحداهما ، فلذلك تنتج مع الكبريات الأربع .

(١) الموجبة الكلية .

(٢) السالبة الكلية .

(٣) الموجبة الجزئية . (٤) السالبة الجزئية .

ويتحصل معنا بذلك أربعة أضرب ، ثم نقول : إذا لم تكن الصغرى كلية وكانت جزئية ، فلابد أن تكون الكبرى كلية ليتحقق الشرط الثاني وهو كلية إحداهما وهي حينئذ :

(١) إما كلية موجبة .

(٢) وإما كلية سالبة ، فيتحصل من ذلك ضربان نضمهما إلى الأربعة السابقة يكون جملة المنتج ستة أضرب ، قد تحقق في كل منها الشرطان : إيجاب الصغرى وكلية إحداهما .

وإليك جدولا يبين هذه الضروب وأمثلتها :

جدول الضروب المنتجة في الشكل الثالث

صغرى	كبرى	نتيجة
١ – موجبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية
٢ – موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية
٣ – موجبة جزئية	موجبة كلية	موجبة جزئية
٤ – موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
٥ – موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
٦ – موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية

الأمثلـــة

صغرى	كبرى	نتيجة
١ – كـل إنسـان حيوان	وكل إنسان ناطق	فـبعض الحيوان ناطق
٢ – كـل حـيوان حساس	ولا شـيء من الحيوان بجماد	فبعض الحساس ليس بجماد
٣ – بعـــض الحيوان فرس	وكل حيوان حساس	فـبعض الفـرس حساس
٤ – بعـــض الإنسان حيوان	ولا شـيء من الإنسان بجماد	فـبعض الحيوان ليس بجماد
٥ – كـل صـاهل فرس	وبعض الصاهل يسبق	فـبعض الفـرس يسبق
٦ – كـل إنسـان ناطق	بعـض الإنسـان لـيس بعالم	فـبعض الـناطق ليس بعالم

* * *

تنبيـــــه

إذا نظـرت إلى نـتائج هـذا الشكل وجدتها كلها جزئية موجبة أو سـالبة ولـو كانـت المقدمـتان كليـتين ، وإنمـا أنتج جزئية إذا تركب من كليتين ، لأن شرط الإنتاج الكلي أن يكون السور الكلي

داخلا على الحد الأصغر في الصغرى أو في عكسها ولم يدخل السور الكلى في الشكل الثالث على الحد الأصغر (موضوع النتيجة) بل دخل السور الكلى على الحد الأوسط المكرر الذي يحذف عند الإنتاج فإذا تأملت الضرب الأول من هذا الشكل القائل (كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق) تجد السور الكلى في صغراه داخل على الحد الأوسط وهو (إنسان) والحد الأوسط يحذف ، فيبقى الحد الأصغر الذي هو موضوع النتيجة بدون سور كلى وأيضاً لو عكسنا هذه القضية فإنها تنعكس جزئية لأن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية فالكلية في صغرى هذا الشكل لا قيمة لها ، لذلك أنتج جزئية دائماً .

(طريقة إسقاط الضروب العقيمة في الشكل الثالث)

تقول : يسقط بالشرط الأول وهو إيجاب الصغرى ثمانية أضرب ، لأنها إذا لم تكن موجبة بل كانت سالبة فهي إما سالبة كلية أو سالبة جزئية فهاتان حالتان تضربهما في أحوال الكبرى الأربعة يكون لديك ثمانية أضرب كلها عقيمة لتخلف شرط إيجاب الصغرى .

ويسقط بالشرط الثاني وهو (كلية إحدى المقدمتين) ضربان :

(١) موجبتان جزئيتان .

(٢) موجبة جزئية صغرى وسالبة جزئية كبرى . فيضمان إلى الثمانية السابقة يكون جملة الضروب الساقطة عشرة ، وكلها عقيمة لا يطرد إنتاجها لفقد أحد الشرطين أو كليهما .

(الكلام على الشكل الرابع)

قال المصنف :

وَرَابِعٌ عَمَّ جَمْعُ الْخَسَّتَيْنِ ... إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ

صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ ... كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةْ

المقصود من ذلك : أن للشكل الرابع حالتين :

(١) أن تكون صغراه موجبة جزئية فيشترط فيه حينئذ أن تكون كبراه سالبة كلية و في هذه الحالة يغتفر فيه اجتماع الخستين وهما الجزئية في الصغرى والسلب في الكبرى .

(٢) الحالة الثانية إذا لم تكن صغراه موجبة جزئية فيشترط لإنتاجه في هذه الحالة شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين في مقدمتيه أو في إحداهما والمنتج من هذا الشكل خمسة أضرب وهاك بيان طريقة التحصيل وطريقة الإسقاط لهذا الشكل .

(طريقة تحصيل الضروب المنتجة في الشكل الرابع)

نقول :أولاً نأخذ ضرباً واحداً إذا كانت الصغرى موجبة جزئية مع السالبة الكلية ، ثم نقول : إذا كانت الصغرى موجبة كلية أنتج ثلاثة أضرب لا يتحقق فيها الخستان :

(١) موجبتان كليتان .

(٢) موجبة كلية صغرى مع سالبة كلية كبرى .

(٣) موجبة كلية صغرى مع موجبة جزئية كبرى .

فهذه ثلاثة وإذا كانت الصغرى سالبة كلية كانت الكبرى موجبة جزئية فهذا ضرب خامس ، فتكون جملة الضروب

المنتجة في الشكل الرابع خمسة أضرب . وهاك جدولها مصحوباً بالأمثلة :

(جدول الضروب المنتجة في الشكل الرابع)

الأصـــل

صغرى	كبرى	نتيجة
١ – موجـــبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية
٢ – موجـــبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
٣ – ســـالبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية
٤ – موجـــبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية
٥ – موجـــبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية

الأمثلة

صغرى	كبرى	نتيجة
١ - كل إنسان حيوان	وكل ناطق إنسان	فبعض الحيوان ناطق
٢ - كل حيوان حساس	وبعض الجسم حيوان	فبعض الحساس جسم
٣ - لا شيء من الإنسان بجماد	وكل ناطق إنسان	فلا شيء من الجماد بناطق
٤ - كل حيوان متحرك بالإرادة	ولا شيء من الحجر بحيوان	فلا شيء من المتحرك بحجر
٥ - بعض الحيوان إنسان	ولا شيء من الحجر بحيوان	فبعض الإنسان ليس بحجر

* * *

(طريقة إسقاط الضروب العقيمة فى الشكل الرابع)

نقول : إذا كانت الصغرى سالبة جزئية لم تنتج مع الكبريات الأربع لاجتماع الخستين فيها فهذه أربعة أضرب ساقطة وإذا كانت موجبة جزئية ولم تكن الكبرى سالبة كلية لم ينتج فى بقية أحوالها الثلاثة فهذه ثلاثة أضرب أخرى ساقطة وإذا كانت المقدمتين سالبتين كليتين أو جزئيتين أو الصغرى سالبة كلية

والكبرى سالبة جزئية لم ينتج فهذه ثلاثة اضرب ساقطة فتجمع أربعة + ثلاثة + ثلاثة يكون الجميع أحد عشر ضرباً كلها عقيمة لعدم تحقق شرط الإنتاج فيها .

تنبيـــــه

جرى المصنف في إنتاج الشكل الرابع على مذهب المتقدمين من المناطقة فكان المنتج هي هذه الضروب الخمسة المتقدمة وأما المتأخرون منهم فاشترطوا لإنتاجه شرطاً واحداً من أمرين :

(١) إما إيجاب مقدمتيه مع كلية الكبرى .

(٢) أو اختلاف مقدمتيه مع كلية إحداهما ، وبنوا على ذلك أن المنتج من الضروب ثمانية : الخمسة السابقة والثلاثة الآتية :

صغرى	كبرى	نتيجة
١ – سالبة جزئية	موجبة كلية	سالبة جزئية
٢ – موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٣ – سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية

الأمثلـــة

صغرى	كبرى	نتيجة
١ - بعـــض الإنســان لــيس بفرس	وكل ناطق إنسان	فـبعض الفـرس ليس بناطق
٢ - كـل إنسـان حساس	بعـض الجمـاد لـيس بإنسان	فـبعض الحساس ليس بجماد
٣ - لا شيء من الحيوان بحجر	وبعض الناطق حيوان	فـبعض الحجـر ليس بناطق

ومذهـب المـتقدمين هو الراجح ، لذا مشى عليه المصنف رحمه الله .

(جملة المنتج من الأشكال الأربعة)

قال :

فَمُنْتِجُ لأَوَّلٍ أَرْبَعَـــةٌ ... كالثَّـانِ ثُـمَّ ثَـالِـثٌ فَسِتَّـةٌ

وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ انْتَجَا ... وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتَجَا

هـذا كلام ظاهر ، يقول : قد أنتج الشكل الأول أربعة أضرب كالـثاني أنـتج أيضاً أربعـة ، وأنـتج الثالـث ستة وأنـتج الرابع خمسـة ، فـيكون الجميع تسعة عشر ضرباً ، هي التي تنتج من الأشـكال الأربعـة ، لأنهـا استوفت شروط الإنتاج في كل شكل . وغيرهـا مـن الضروب عقيم لا ينتج ، لتخلف شروط الإنتاج فيها وجملـة العقيم خمسـة وأربعون ضرباً على طريقة المتقدمين الذين

جعلوا نتائج الشكل الرابع خمسة ضروب فقط ، وهي الطريقة المختارة ، كما سبق .

وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ هَكَذَ زُكِنْ

الإيجاب أشرف من السلب ، والكلية أشرف من الجزئية والنتيجة في القياس تتبع الأخس .

فإذا كان في إحدى المقدمتين جزئية أو سلب كانت النتيجة كذلك وقد تقدم ذلك .

وقد ينتج جزئية كما في الشكل الثالث وإن تركب من كليتين وسبق تعليل ذلك .

قال :

وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالْحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

يقول المصنف : إن هذه الأشكال الأربعة مختصة بالقضايا الحملية ويسمى قياسها اقترانياً حملياً ولا يتركب من القضايا الشرطية . [وهذه طريقة المصنف ، وليست مختارة عند المناطقة] .

والمختار أنها كما تتركب من الحمليات ، تتركب من الشرطيات ويسمي القياس اقترانياً شرطياً وتأتي فيه الأشكال الأربعة ، **والحد الأصغر** فيها هو مقدم النتيجة ، **والحد الأكبر** فيها هو التالي في النتيجة **والحد الأوسط** فيها هو المكرر في المقدمتين . مثل (كلما كان إنساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً حساساً ، فكلما كان إنساناً كان حساساً) .

وهذا هو **الشكل الأول** ويكون الحد الأوسط فيه **تالياً** في الصغرى مقدماً في الكبرى ،

والشكل الثاني يكون فيه الحد الأوسط **تالياً** في المقدمتين . مثل : (كلما كان إنساناً كان ناطقاً) وليس البتة إن كان فرساً **كان ناطقاً** ، فليس البتة إن كان إنساناً كان فرساً .

والشكل الثالث يكون فيه الحد الأوسط فيه مقدماً في المقدمتين. مثل (كلما كان إنساناً كان حساساً وكلما كان إنساناً كان ناطقاً إذن فقد يكون إذا كان حساساً كان ناطقاً .

والشكل الرابع أن يكون فيه الحد الأوسط مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى . مثل (كلما كان إنساناً كان حيواناً) (وكلما كان ناطقاً كان إنساناً) إذن فقد يكون (إذا كان حيواناً كان ناطقاً) . [وفي تفصيل الأضرب المنتجة من الاقتراني الشرطي طول لا يليق بالمبتدى ، فنكتفي بالإشارة إليها] .

(حذف بعض مقدمات القياس أو النتيجة لدليل)

قال :

وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِي

أي يجوز حذف إحدى مقدمات القياس ، أو حذف النتيجة إذا كان في الكلام دليل يدل على المحذوف ، كما إذا أقمت دليلا على وجوب الوضوء على المحدث ، فتقول : هذا يجب عليه الوضوء ، لأنه أحدث ، وتسكت ، فقد حذفت الكبرى والنتيجة كأنك قلت هذا قد أحدث ، وكل من أحدث يجب الوضوء عليه : فهذا يجب الوضوء عليه .

وقد تقول : هذا أحدث وكل من أحدث يجب عليه الوضوء، ثم لا تذكر النتيجة فتفهم من السياق .

وقد تقول :كل من أحدث يجب عليه الوضوء ، فتحذف الصغرى والنتيجة – أي هذا قد أحدث ، وكل من أحدث يجب عليه الوضوء – فهذا يجب عليه الوضوء .

فإذا لم يكن هناك دليل يدل على المحذوف فلا يجوز الحذف .

(انتهاء المقدمات إلى المعلوم بالضرورة)

قال :

وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ عُلِمَا

يؤتي بالقياس لإقامة الحجة على الخصم ومتى سلم الخصم مقدماته ، وجب عليه أن يسلم بالنتيجة ، وإلا كان مكابراً تسقط مناظرته ، فإذا لم يسلم الخصم بالمقدمات وجب على المستدل بالقياس أن يستدل على كل مقدمة حتى يسلم له الخصم بها ، أو تنتهي إلى الضروريات من القضايا ، أو تنتهي إلى حصول الدور أو التسلسل المحالين فعند ذلك يجب على الخصم تسليم المقدمات ، لأنها إذا لم تتحقق يلزم المحال من الدور أو التسلسل .

مثال ذلك إذا أريد الاستدلال على حدوث الأجرام ، فقيل : الأجرام صفاتها (وهي الأعراض) حادثة ، وكل ما كان كذلك فهو حادث : فالأجرام حادثة . فتفتقر المقدمتان إلى الاستدلال عليهما حتى يسلمهما الخصم ، فيستدل على الصغرى ، فيقول (الأجرام صفاتها متغيرة وكل متغير حادث ، فصفات

الأجرام حادثة) ثم صغرى القياس الثاني ضرورية لمشاهدة تغيرها وتحتاج الثانية إلي الاستدلال فتقول : إن التغير إما من وجود إلى عدم أو من عدم إلى وجود وهذا هو معني الحدوث وهكذا .

* * *

(القياس الاستثنائى وهو القسم الثانى من أقسام القياس)

قال :

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاِسْتِثْنَائِي يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلاَ امْتِرَاءِ

أي من أقسام القياس قياس ، يسمي بالقياس الاستثنائي ، ويعرف بالقياس الشرطي ، لأنه تركب من شرطية ومن استثنائية ومثاله : (كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه إنسان ،إذن فهو حيوان) والمقدمة الأولى فيه وهى (الشرطية) هي المقدمة الكبرى ، والمقدمة الثانية وهي (الاستثنائية) التي فيها لكن - أو نحوها - هي المقدمة الصغرى .

وسمي القياس استثنائياً ، لوجود أداة الاستثناء فيه ، والمراد بها كل لفظ يدل على الاستدراك .

(تعريف القياس الاستثنائى)

وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لاَ بِالْقُوَّةِ

أى القياس الاستثنائى : هو الذي ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل (أي بمادتها وهيئتها) لا بالقوة ، فإن النتيجة في المثال السابق ، وهي (فهو حيوان) مذكورة في المقدمة الكبرى بمادتها وهيئتها ، فهي مذكورة فيه بالفعل لا بالقوة .

ولو قلت : (لكنه ليس حيواناً كانت النتيجة إذن فهو ليس إنساناً) وذلك مذكور نقيضه في القياس . وهو (كان إنساناً) .

* * *

(أقسام القياس الاستثنائي)

• ينقسم القياس الاستثنائي إلى قسمين :

(١) اتصالى : وهو ما تركب من شرطية متصلة ومن استثنائية .

(٢) انفصالى : وهو ما تركب من شرطية منفصلة ومن استثنائية ، ولكل منهما نتائج .

(نتائج القياس استثنائى الاتصالى)

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلاَ ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

أي إذا كان الشرطي مركباً من شرطية متصلة أنتج في حالتين :

(١) وضع المقدم ينتج وضع التالى . فإذا استثنينا عين المقدم كانت النتيجة عين التالى .

(٢) رفع التالي ينتج رفع المقدم ، فإذا استثنينا نقيض التالي وهو رفعه ينتج نقيض المقدم .

التمثيل

المقدم	التالي
(١) كلما كان هذا إنساناً	كان حيواناً
(٢) كلما كان هذا إنساناً	كان حيواناً

الاستثنائية	نتيجة
لـــكنه إنســـان	إذن فهو حيوان
لكنه ليس حيوان	إذن فهو ليس إنساناً

ففي الحالة الأولى استثنينا عين المقدم ، و أثبتناه فكانت النتيجة هي إثبات التالي .

وفي الحالة الثانية استثنائية نقيض التالي (أي رفعه) فانتج نقيض المقدم .

ولا يلزم الإنتاج في عكس الحالتين :

(١) فلو رفعنا المقدم لا يلزم منه رفع التالي .

(٢) وكذا لو وضعنا التالي لا يلزمه وضع المقدم ، فلو قلنا في الأول (لكنه ليس إنساناً) ، لا ينتج (فهو ليس حيواناً)

وكذا لـــو قلنا في الثاني (لكنه حيوان) فـــلا ينتج (فهو إنسان) .

(سبب الإنتاج وعدمه)

أولاً : إنما أنتج وضع المقدم وضع التالي . لأن المقدم قد يكون أخص من التالي أو مساوياً له ويلزم من إثبات الأخص إثبات الأعم (كالإنسان والحيوان) في المثال كما يلزم من إثبات أحد المتساويين إثبات الآخر كقولك : (كلما كان إنساناً كان ناطقاً – لكنه إنسان إذن فهو ناطق) .

ثانياً : كذلك أنتج رفع التالي رفع المقدم ، لأن التالي إما أن يكون أعم من المقدم أو مساوياً ، ويلزم من رفع الأعم رفع الأخص – كالحيوان والإنسان – كمـــا يلزم رفع أحد المتســـاويين رفع الآخر – كالإنسان والناطق – .

ثالثاً : لم ينتج رفع المقدم رفع التالي لجواز أن يكون المقدم أخص من التالي كالإنسان والحيوان ، ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم ، فلا يلزم من رفع الإنسان رفع الحيوان ، لأن للحيوان أفراداً كثيرة غير الإنسان ينفرد فيها .

رابعاً : لم ينتج إثبات التالى إثبات المقدم لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم ، كالحيوان والإنسان ، ولا يلزم من إثبات الأعم (كالحيوان) إثبات الأخص (كالإنسان) وهذا معنى قوله : (لما انجلى) أى لما اتضح من هذه اللوازم السابقة .

* * *

(أقسام الانفصالى ونتائج كل قسم)

قال :

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعٍ ذَا زُكِنْ

رَفْعُ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا ... مَانِعُ رَفْعٍ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

لما كانت الشرطية تنقسم ثلاثة أقسام ، انقسم الانفصالي ثلاثة أقسام :

(١) مركب من منفصلة حقيقية .

(٢) مركب من منفصلة مانعة جمع فقط .

(٣) مركب من منفصلة مانعة رفع فقط .

(نتائج المركب من الحقيقية)

ينتج المركب من الحقيقية أربع نتائج فوضع أحد الطرفين ينتج رفع الطرف الآخر ، ورفع أحدهما ينتج وضع الآخر .

المقـــدم	التمثيل للتالي
(١) إما أن يكون العدد زوجاً.	وإما أن يكون فرداً
(٢) ،، ،، ،، ،، ،، .	،، ،، ،، ،، ،،
(٣) ،، ،، ،، ،، ،، .	،، ،، ،، ،، ،،
(٤) ،، ،، ،، ،، ،، .	،، ،، ،، ،، ،،

استثنائية	نتيجة
(١) لكنه زوج	إذن فليس فرداً
(٢) لكنه فرد	إذن فليس زوجاً
(٣) لكنه ليس زوجاً	إذن فهو فرد
(٤) لكنه ليس فرداً	إذن فهو زوج

* * *

(نتائج المركب من مانعة الجمع فقط)

لا ينتج المركب من مانعة الجمع إلا بطريق الوضع فقط ، فوضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر ، ولكنه لا ينتج بطريق الرفع .

التمثيل

المقـــدم	التالي
(١) إما أن يكون هذا الجسم أبيض	وإما أن يكون أسود
(٢) ،، ،، ،، ،، ،،	،، ،، ،، ،، ،،

استثنائية	نتيجة
(١) لكنه أبيض	إذن فهو ليس أسود
(٢) لكنه أسود	إذن فهو ليس أبيض

ولو رفعت أحد الطرفين لا ينتج وضع الآخر فلو قلت : لكنه ليس أبيض فلا يلزم أن يكون أسود . وهكذا العكس .

(نتائج المركب من مانعة الخلو فقط)

لا ينتج إلا من طريق الرفع ، فرفع أحد الطرفين ، ينتج وضع الآخر ولا ينتج وضع أحدهما رفع الآخر .

التمثيـــل

(١) إمـا أن يكـون هذا الجسم غير أسود وإما أن يكون غير أبيض .

(٢) إمـا أن يكـون هـذا الجسم غير أسود وإما أن يكون غير أبيض .

(١) لكنه أسود إذن فهو غير أبيض

(٢) لكنه أبيض إذن فهو غير أسود

ولو وضعت أحد الطرفين لا ينتج رفع الآخر ، فلو قلت :لكنه غير أسود فلا يلزم أن يكون أبيض وهكذا العكس .

* * *

(الكلام على لواحق القياس)

* ذكر المصنف من لواحق القياس ثلاثة هـــي :

(١) القياس المركب .

(٢) الاستقراء .

(٣) التمثيل .

وترك قسماً رابعاً من لواحق القياس وهو قياس الخلف ، وهو الاستدلال على المطلوب بإبطال نقيضه كأن تقول فى الاستدلال

على ثبوت قدمه تعالى : لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً لزم المحال ، وما أدى إلى المحال فهو باطل وإذا بطل المحال بطل ما أدى إليه ، وهو كونه حادثاً ، وإذا بطل حدوثه ثبت نقيضه وهو كونه قديماً ، وهو المطلوب .

* * *

(القياس المركب)

ومنه ما يدعونه مركبا ... لكونه من حجج قد ركبا
فركبنه إن ترد أن تعلمه ... واقلب نتيجة به مقدمه
يلزم من تركيبها بأخرى ... نتيجة إلى هلم جرا
متصل النتائج لذي حوى ... يكون أو منفصلها كل سوا

تعريف القياس المركب : هو ما تركب من قياسين فأكثر .

وبيّن المصنف طريقة تركيبه ، فقال : ركبه على الطريقة الآتية : هات قياساً بسيطاً وخذ نتيجته ، واجعلها مقدمة لقياس آخر ، مع مقدمة ثانية ، ثم خذ نتيجة القياس الثاني واجعلها مقدمة لقياس ثالث ، وهكذا حسب الحاجة إلى ذلك . مثل قولك : كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس . ينتج : فكل إنسان حساس ، فتأخذ هذه النتيجة وتجعلها مقدمة صغرى لقياس ثان ، فتقول : كل إنسان حساس وكل حساس نام إذن فكل إنسان نام ، ثم تأخذ النتيجة ، وتجعلها مقدمة صغرى لقياس ثالث ، فتقول :كل إنسان نام ، وكل نام لا يدوم على كمية إذن ينتج : فكل إنسان لا يدوم على كمية . وهكذا .

(أقسام القياس المركب)

* ينقسم القياس المركب إلى قسمين :

(١) **متصل النتائج** ، وهو الذي وصلت فيه نتائجه بمقدماته ،أى صرح فيه بالنتيجة لكل قياس تركب منه ، ووصلت به كما تقدم في المثال السابق .

(٢) **منفصل النتائج** ، وهو الذي لم يصرح فيه بنتيجة كل قياس تركب منه ، كما تقول في المثال السابق : كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وكل نام لا يدوم على كمية واحدة إذن فكل إنسان لا يدوم على كمية واحدة (أي من وزن أو مقدار) .

ومعني قوله : (يكون أو مفصولها كل سوا) ، أي أن متصل النتائج ومفصولها سواء في إفادة المطلوب .

(الكلام على الاستقراء)

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلْ ... فَذَا بِالاِسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمنطِقِي ... وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

الاستقراء: هو تصفح جزئيات الكلي وتتبعها لإثبات حكمها لكليها .

* وينقسم إلى قسمين :

(١) تام . (٢) ناقص .

(١) **الاستقراء التام** : هو ما تصفح فيه جميع جزئيات الكلي بأن كانت محصورة مضبوطة ، كطلبة الفصل ، فيقال فيه :فلان مجتهد – وهو من الفصل الأول – وفلان وفلان الخ

أي كل واحد منهم مجتهد إذن فطلبة الفصل مجتهدون ، فبعد أن تتبعت الأفراد كلها وعرفت وجود الحكم في كل فرد ، انتقلت إلى إثبات حكمها إلى كليها وهو طلبة الفصل .

(٢) **الاستقراء الناقص** : هو ما تصفح فيه جزئيات كثيرة يغلب على الظن إثبات حكمها إلى الكلي .

ومنه استقراء الفقهاء لنساء كثيرات في زمانهم لمعرفة – أقل الحيض وأكثره وغالبه – فهو استقراء ناقص – وهو يفيد الظن لا اليقين وأما الاستقراء التام فإنه يفيد اليقين ،كالقياس المنطقي ويستدل بالقياس المنطقي بالكلى على الجزئي فهو عكس الاستقراء .

التمثيل

وَحَيْثُ جُزْئِي عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ
وَلَايُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

تعريف التمثيل : هو حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه ، لاشتراكهما في علة الحكم ، كقولك : النبيذ مسكر كالخمر ، وكل خمر حرام إذن فالنبيذ حرام . والنبيذ المحمول حد أصغر ، وحكم الأصل حد أكبر ، والعلة الجامعة بينهما حد أوسط ، لأنه يربط الفرع بالأصل ، فيكون سبباً في نقل حكمه إليه .

والتمثيل عند المناطقة يسميه الفقهاء قياساً فقهياً ، ويكتفون به في الاستدلال على الأحكام الشرعية ، لأن الأحكام الشرعية يكفي في إثباتها الظن .

والمناطقة لا يكتفون به في إثبات القضايا ، لأنهم يضعون موازين توصل إلى اليقين ، والتمثيل يفيد الظن ، لا اليقين –

كما قال المصنف : (ولا يفيد القطع بالدليل أي لا يفيد الجزم بالمدلول عليه قياس الاستقراء والتمثيل ، وقد علمت أن الاستقراء التام يفيد اليقين ، فالذي لا يفيد اليقين — هو الاستقراء الناقص .

تنبيـــــه

قد علمت أن التمثيل يبنى على الجامع بين الفرع والأصل ، والمعتمد عليه في إثبات الجامع — واحد من أمرين :

(١) إما الدوران . (٢) أو الترديد .

(١) أما الدوران فهو أن يدور الحكم مع العلة : وجوداً وعدماً كالإسكار ، يدور معه حكم الحرمة وجوداً وعدماً ، فحيثما وجد الإسكار وجد الحكم ، وهو الحرمة ، وحيث انتفى الإسكار كما في الخل ، انتفى الحكم وهو الحرمة .

(٢) والترديد : هو حصر أوصاف الأصل ، ثم يردد بينها حتى يثبت الوصف الذي يصلح أن يكون علة وينفى ما سواه فيقال في الخمر : الخمر حرمها الشارع ولابد أن يكون التحريم لعلة فيها — وهذه العلة — إما سيلانها أو لونها أو ريحها أو إسكارها .

ثم نقول : لا جائز أن تكون العلة لونها أو ريحها ، لوجود ذلك في بعض الأشربة ، وليست حراماً ، ولا جائز أن يكون سيلانها علة التحريم ، لوجوده في الماء وسائر المائعات ، فإذا بطل أن تكون هذه كلها علة للتحريم لم يبق معنا إلا الإسكار . فانحصرت العلة فيه ، بمقتضى الدوران ، أو الترديد .

(أقسام الحجة – وهى تقسيم للقياس باعتبار مادته)

وَحُجَّـةٌ نَقْلِيَّـةٌ عَقْلِيَّهْ أَقْسَامُ هَـذِى خَمْسَـةٌ جَلِيَّهْ
فَخَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ وَخَامِسٌ سَفْسَطَـةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

سمي الدليل حجة ، لأن المتمسك به يحج بها خصمه ، ويغلبه .

• وتنقسم الحُجة إلى قسمين :

(١) نقلية . (٢) عقلية .

(١) الحجة النقلية : هي التى كانت مقدمتاها أو إحداهما من الكتاب أو السنة أو الإجماع : تصريحاً أو استنباطاً .

(٢) والعقلية: ما لم تستند إلى ذلك . وأقسامها خمسة :

(١) برهان . (٢) جدل . (٣) خطابة .

(٤) شعرى . (٥) سفسطة وأجلها في الاستدلال هو البرهان ثم ما بعده على الترتيب السابق .

* * *

(الكلام على البرهان)

كما قال :

وَأَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ
وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

البرهان :هو ما تركب من القضايا اليقينية ، واليقين : هو الجزم المطابق للواقع عن موجب . والمقدمات اليقينية قسمان :

(١) نظريات وهي التي اكتسبت معرفتها بطريق النظر والاستدلال . كالعلم بحدوث العالم بعد إقامة الدليل عليه .

(٢) ضروبات ، وهي ستة أنواع :

(١) أوليات . (٢) مشاهدات . (٣) محسوسات .

(٤) مجربات . (٥) متواترات . (٦) حدسيات .

(١) الأوليات : هي التي يدركها العقل من أول وهلة ، فلا تتوقف على شيء بعد تصور الطرفين ، مثل : (الواحد نصف الاثنين – والكل أعظم من الجزء) .

(٢) المشاهدات : هي التي يدركها العقل بالحس الباطني ، مثل : (الجوع مؤلم) .

(٣) المحسوسات : هي التي يدركها العقل بواسطة الحس الظاهري ، مثل : (الشمس مشرقة – والعسل حلو ، ونحوهما) .

(٤) المجربات : هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين ، مثل : (الاسبُرْوامُسَكن – وشربة الملح مسهلة) .

(٥) المتواترات : هي التي يدركها العقل بواسطة السماع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، مثل : (مكة فيها الكعبة والمسجد الحرام) .

(٦) الحدسيات : هي التي يدركها العقل بواسطة حدس ظاهر يفيد اليقين (أي تخمين ظاهر) ، مثل : (نور القمر مستفاد من نور الشمس) .

* * *

(أقسام البرهان)

• ينقسم البرهان إلى قسمين :

(١)لِمِّـــيٌّ . (٢)إنِّـــيٌّ .

(١)اللِّمِّـــيُّ : هو ما كان فيه الاستدلال بالعلة على المعلول وبالسبب على المسبب ، كقولك : (زيدُ أحدث – وكل من أحدث ينتقض وضوؤه إذن فزيد ينتقض وضوؤه) .

(٢)الإنِّـــيُّ : هو ما كان فيه الاستدلال بالمعلول على العلة كان ، أو بالمسبب على السبب ، كقولك في المثال السابق :

(زيد انتقض وضوؤه – وكل من انتقض وضوؤه فقد أحدث إذن فزيد قد أحدث) .

فالمدار على جعل الحد الأوسط علة و سبباً ، أو معلولاً ومسبباً وسمي الأول لميّا ، لأن الحد الأوسط يقع جواب (لِمَ) فيقال : لِمَ انتقض وضوؤه ، فيجاب لأنه أحدث .

وسمي الثاني إنِّـــياً . لإفادته إنِيَّة الحكم ، أي تحققه وثبوته

(القياس الجدلي)

هو ما تركب من القضايا المشهورات أو المسلمات : إما عند جميع الناس ، أو عند الخصم ، مثـــال المشهورة أن تقـــول : (الظلم قبيح وكل قبيح يشين) ينتج (فالظلم قبيح) ،والثاني مثل : (الإحسان خير – وكل خير يزين) ينتج (الإحسان يزين) . ومثال الثالث أن تقول : (قول زيد خبر عدل – وكل ما هو كذلك يعمل به – إذن فقول زيد يعمل به) .

(الخطابة – القياس الخطابى –)

هو ما تركب من مقدمات مقبولة أو من مقدمات مظنونة .

مثال الأول : (العمل الصالح يوجب الفوز – وكل ما كان كذلك لا ينبغي إهماله إذن فالعمل الصالح لا ينبغي إهماله) . ومثال الثاني : (فلان يطوف ليلاً بالسلاح وكل من كان كذلك فهو متلصص إذن فلان متلصص) . وسميت بذلك لأن القصد منها ترغيب المخاطب كما يفعل الخطباء .

(القياس الشعرى)

هو ما تركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض لأنها مخيلات فتتأثر النفس منها : بسطاً أو قبضاً ، كمن يريد الترغيب في شرب الخمر فيقول : (هذه ياقوتة سيالة وكل ما كان كذلك ينبغي أن يرغب فيها : فهذه ينبغي أن يرغب فيها) .

وكمن يريد التنفير من العسل ، فيقول : (هذا مرة مهوعة أى تمجه النحلة من مرارتها فتهوع النفس) وكل ما كان كذلك يرغب عنه : فهذا يرغب عنه .

(القياس السفسطى)

هو ما تركب من مقدمات وهمية كاذبة – أو شبيهة بالحق وليست به ، أو شبيهة بالمشهورة وليست بها .

فالأولى كقولك : (الحجر ميت وكل ميت يجب دفنه إذن فالحجر يجب دفنه) .

والثانى كأن تشير إلى صورة فرس على حائط وتقول : (هذا فرس وكل فرس صهال إذن فهذا صهال) .

والثالث كأن تقول في رجل يتكلم في العلم على غير هدى : هذا يتكلم بألفاظ العلم ، وكل من كان كذلك فهو عالم إذن فهذا عالم – وتسمى المشاغبة والمغالطة .

(دلالة المقدمات على النتيجة)

وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِي
عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ تَوَلُّدُ أَوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

اختلف في إفادة المقدمات النتيجة على أقوال أربعة :

(١) أن لزوم النتيجة للمقدمات لزوم عقلي فلا يمكن عقلاً تخلف النتيجة عن المقدمات إذا استوفي الشروط .

(٢) أنه لزوم عادى ، فيمكن تخلف النتيجة عن المقدمات الصحيحة – كما قد يتخلف الإحراق عند وجود النار خرقاً للعادة .

(٣) أن النتيجة تتولد عن القياس كتولد حركة الخاتم من حركة الأصبع . وهذا رأي المعتزلة القائلين : إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية –فعندهم يخلق العبد فهمَ المقدمات ، فيتولد عنه فهم النتيجة .

(٤) أنه بطريق الوجوب ، كتأثير العلة فى المعلول عند الفلاسفة .

والقول الأول هو المختار المؤيد – وقد اختاره الإمام الرازي ، وشهره الإمام الغزالي وغيره .

* * *

(خاتمة في خطأ البرهان)

الخاتمة في اللغة : ما يختم به الشيء . واصطلاحاً : ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة ويختم بها كتاب أو باب أو فصل أو نحوها – وهي هنا ما ذكره من خطأ البرهان ، المراد به مطلق القياس .

* * *

(أقسام الخطأ في البرهان)

وخطأُ البرهانِ حيث وُجد في مادةٍ أو صورةٍ فالمبتدا

* ينقسم الخطأ في البرهان إلى قسمينا :

(١) خطأ في مادته – أى مقدماته التي تركب منها .

(٢) خطأ في صورته – أى هيئته وشكله .

* وينقسم الخطأ في مادته إلى قسمين :

(١) خطأ في اللفظ . (٢) خطأ في المعنى .

في اللَّفظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

يعنى أن من أسباب الخطأ في اللفظ ذكر اللفظ المشترك ، ويراد منه بعض معانيه في مقدمة ، ويراد في المقدمة الأخرى معنى آخر له . مثاله : (القرء) يأتي بمعنى الحيض ، وبمعنى الطهر ، فتشير إلى الحيض ، وتقول : (هذا قرء) أي حيض – ثم تقول : وكل قرء لا يحرم الوطء فيه) . وتريد به الطهر فلا يصح الإنتاج لأنه ينتج : هذا لا يحرم الوطء فيه ، وهذا باطل .

وقوله : (أو كجعل ذا تباين مثل الرديف مأخذا) ، معناه : أن من الخطأ في اللفظ أن تجعل اللفظ المتباين – مثل اللفظ المرادف مأخذا – أي في أخذه في المقدمتين – فقوله : ذا تباين أى صاحب تباين وهو المتباين .

وكان حقه أن يقول : ذي تباين ، لأن ذي بمعني صاحب تجر بالياء فهو من الأسماء الخمسة ، ومثال ذلك : (أن تشير إلى سيف غير قاطع) ، وتقول : (هذا سيف) ثم تقول : (وكل سيف صارم – وتريد القاطع) ، ينتج : (هذا صارم) والخطأ هنا في المادة ، بسبب جعل المتباين مثل المرادف ، لأن اسم السيف يطلق على كل سيف – واسم الصارم خاص بالقاطع فبينهما تباين جزئي ، فلا يصح إنتاجه ، لوجود الخطأ في مادة القياس .

* * *

(سبب الخطأ في المعنى)

وَفِي الْمَعَانِي لِالْتِبَاسِ الْكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَهْ

كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِي كَالذَّاتِي ... أَوْ نَاتِجِ إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ

وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِي

أي سبب الخطأ في القياس من جهة المعني : هو التباس القضية الكاذبة بالقضية الصادقة أي اشتباهها بها .

• وجعله المصنف ثلاثة أنواع :

(١) جعل الوصف العرضي – أي الذي يعرض للشيء بواسطة غيره ، كالوصف الذي يعرض لذاته – كالتحرك بواسطة

القطار مثلا ، تجعله كالتحرك بالقدمين فنقول في راكب القطار . هذا متحرك لا يثبت في موضع واحد إذن فهذا لا يثبت في موضع واحد مع أنه جالس مستقر في كرسيه .

والخطأ المعنوى فيه أنك جعلت الوصف العرضى كالوصف الذاتى.

(٢) جعل النتيجة إحدى المقدمتين في المعنى ، مثل أن تقول : (هذه نقلة من مكان إلى مكان – وكل نقلة حركة إذن فهذه حركة ، وهي إحدى المقدمتين ، لأن النقلة حركة – وذلك إذا لم ترد أن النقلة تسمى حركة .

(٣) أن تجعل غير القطعى مثل القطعى ، مثاله : أن تقول: (هذا ميت وكل ميت جماد إذن فهذا جماد) وهذا باطل ، لأن الجماد ما ليس حيواناً ولا أصل حيوان .

والخطأ حصل فيه بجعل الميت جماداً بالقطع والجزم مع أنه كالجماد في عدم الحركة ، فجعلته جمادا حقيقة ، وليس كذلك .

* * *

(الخطأ في صورة البرهان)

وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكُ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

الخطأ في صورة القياس وهيئته تكون بواحد من أمرين :

(١) إما بالخروج عن أشكال القياس وذلك إذا لم يتكرر فيه الحد الأوسط الذي يربط الأصغر بالأكبر ، مثل أن تقول : (كل إنسان حيوان وكل زرع نبات) فهذا لا ينتج لأن شكل القياس لم يتحقق ، لعدم وجود الحد الأوسط فيه .

(٢) أو بترك شرط من شروط الإنتاج التى تقدم اشتراطها مع كل شكل كترك شرط الإيجاب في صغرى الشكل الأول ، مثل قولك : (لا شيء من الإنسان بفرس وكل فرس حيوان إذن فلا يصح في الإنتاج : لا شيء من الإنسان بحيوان) وبطلانه لفقد شرط الإنتاج في صغرى الشكل الأول وهو أن تكون صغراه موجبة .

* * *

قال المصنف

هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ

أي هذا الكلام آخر الغرض الذي قصد تأليفه ، من قواعد المنطق المحمود ، وهي أصول لغيرها كالأمهات أصول لأولادها .

قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

قد انتهي وكمل ما قصدت جمعه من علم المنطق الذي هو فن عظيم ، وأنا أحمد الله رب فلق الصبح على ذلك .

نَظَمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرْ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرْ

كنى عن نفسه بالعبد الذليل الشديد الافتقار إلى رحمة مولاه وسيده الإله العظيم في ملكوته المقتدر في جبروته .

الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ

مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الْغِطَا عَنِ الْقُلُوبِ

اسمه عبد الرحمن الأخضري ، نسبة للأخضر ، جبل بالمغرب وهو شديد الرجاء من ربه صاحب المنن الكثيرة والعطاء أن يمن الله عليه بمغفرة تحيط بذنوبه ، فتسترها ، وينجلي بها قلبه ، فيزول عنه غطاء الظلمة ويمتلئ نوراً .

وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّاتِ الْعُلاَ فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلاَ

وأرجو الله أيضاً أن يجعل ثوابنا وأجرنا على هذا العمل جنات عالية ، فإنه أكرم متفضل ويعطي من فضله بدون عمل .

وكُنْ أخي للمُبْتَدى مُسامحا ... وكُنْ لإصلاحِ الْفَسادِ ناصحا
وأَصْلِحِ الْفَسادَ بالتأمُّلِ ... وإن بَديهةً فلا تُبدِّلِ
إذْ قيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحيحا ... لأجْلِ كونِ فهمِهِ قَبيحا

يطلب من إخوانه العلماء أن يكونوا على سماحة في معاملته عند دراسة كتابه ، لأنه مبتدئ في التأليف ، ويصلحون الخطأ لو وجدوه بطريق النصح للعباد ، دون تشنيع عليه ، ويكون إصلاحهم للخطأ بعد التأمل وتيقن أنه عين الخطأ ولا يمكن تأويله ، وإذا كان الخطأ يعرف المراد منه بالبداهة فلا داعى لتبديله ، لأنه يعرف بالبداهة ثم نصح هو غيره ، فذكر مثلا سائراً قاله الحكماء وهو :

وكم من عائب قولا وهو صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم
وقُلْ لمَنْ يَنْتَصِفْ لمَقْصَدي ... العُذْرُ حَقٌ وَاجِبٌ للْمُبْتَدى
ولِبَنِي إحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
لاسِيَّمَا في عَاشِرِ الْقُرُونِ ... ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

يطلب المصنف منك أن تقول للمنصفين : اعذروا المؤلف لأنه ألف هذا الكتاب وهو مبتدئ وصغير السن له إحدى وعشرون سنة ، فمثله له عذر مقبول مستحسن ، لأنه لم يجرب التأليف ولم يتمرن عليه وخصوصاً أنه موجود في القرن العاشر الهجري الذي عم فيه الجهل العباد والبلاد ، وكثرت فيه الفتن ، فله العذر من وجوه .

وكانَ في أوائلِ الْمُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةِ إحْدَى وَأَرْبَعِينْ ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِينْ

وكان تأليف هذا الكتاب في أول المحرم سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من هجرة المصطفي ﷺ .

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ التُّقَاتِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

ختم كتابه بالصلاة والسلام الدائمين على سيدنا محمد ﷺ فهو خير نبي أرسله الله لهداية الخلق أجمعين وعلى آله و وأصحابه التقات وثوق بهم ، لأنهم سلكوا طريق النجاة صراط الذين أنعم الله عليهم .

مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَا

أصلي وأسلم على رسول الله خير الهداة وعلى آله وأصحابه المهديين صلاة وسلاماً دائمين مدى الزمان الذي تطلع فيه الشمس وتقطع في سيرها البروج ، والذي يطلع فيه البدر الذي ينير الظلمات الشديدة والله أعلم .

* * *

وكان آخر ما كتبته في شرح هذا الكتاب مساء الأحد الثالث من المحرم سنة ست وثمانين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ الموافق الرابع والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٦٦ في الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم ، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم ، ونفع به من قرأه آمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

عبد الرحيم فرج الجندي

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
الخطبة وفيها تعريف المنطق وفائدته	٣
أنواع العلم الحادث	٧
أنواع الدلالة وأنواع اللازم	١١
مباحث الألفاظ وتعريف المفرد والمركب	١٧
تقسيم المفرد ومعنى كل قسم	١٩
أقسام الكلى باعتباراته الثلاثة	٢٠
الكلام على الجنس وأقسامه	٢٣
الكلام على النوع وأقسامه	٢٥
الكلام على الفصل وأنواعه	٢٧
الكلام على الخاصة والعرض العام	٢٩
نسبة الألفاظ للمعانى	٣١
الكلى والكلية والجزء والجزئية	٣٤
المعرفات وأقسام المعرف وشروطه	٣٨
تطبيقات عامة على قسم التصورات	٤٥
تعريف القضية وأقسامها	٥٦
القضية الحملية وأقسامها	٥٨
القضية الشرطية وأقسامها	٦٣
القضية المتصلة	٦٤
القضية المنفصلة وأقسامها	٦٥
الكلام على التناقض	٦٧

الموضوع	الصفحة
الكلام على العكس المستوى	٧٢
عكس النقيض بنوعيه	٧٥
القياس الاقترانى وحدوده وتأليفه	٧٨
الكلام على القياس	٧٩
الكلام على الشكل الأول وضروبه المنتجة والعقيمة	٨٣
الكلام على الشكل الثانى وضروبه المنتجة والعقيمة	٨٦
الكلام على الشكل الثالث وضروبه المنتجة والعقيمة	٩٠
الكلام على الشكل الرابع وضروبه المنتجة والعقيمة	٩٤
جملة المنتج من الضروب والعقيم منها في جميع الأشكال ...	٩٨
حذف بعض المقدمات أو النتيجة لدليل	١٠٠
انتهاء المقدمات إلى المعلوم بالضرورة	١٠١
القياس الاستثنائى ونتائج الاتصالى	١٠٢
أقسام الانفصالى ونتائجه	١٠٥
الكلام على لواحق القياس	١٠٧
القياس المركب والاستقراء	١٠٨
التمثيل	١١٠
الكلام على البرهان وأقسامه	١١٢
خاتمة في الخطأ في البرهان	١١٧